العملة المشفرة (البتكوين)

تكييفها الفقهي وحكمها الشرعي

دراسة فقهية مقارنة

دكتور

حسن عبد الله عبد المقصود أبوزهو

مدرس الفقه المقارن

جامعة الأزهر

الملخص

تعتبر العملة المشفرة البتكوين تقنية غيرت طريقة تعامل العالم مع المال والنقود، وقد تميزت هذه العملة الناشئة والمشفرة بالغموض والجدل خلال السنوات الأولى عند ظهورها، مما استدعى تقييم تداعياتها وتسليط الضَّوء عليها.

وجاء هذا البحث مستهدفاً التعريف بالعملة المشفرة «البتكوين» مع التطرق إلى الأسباب والظروف الزمنية التي أدت إلى ظهور هذه العملة، كذا الآثار الاقتصادية المترتبة على ظهورها، والفروق الأساسية بين العملات المشفرة والعملات الورقية أو التقليدية.

وقد خَلُص البحث إلى أن العملات المشفرة لا يجوز التعامل بها من باب سد الذرائع؛ لاضطراب قيمتها، وتحقيقها للفوضى المالية نظرًا لما يحيط بها من غموض.

كما أنها لا تقوم بوظائف النقد جميعها حتى يصح إطلاق صفة النقد عليها، فهي تقتصر على مجموعة من الناس، وأصل النقد ما كان مقبولاً كوسيط للشراء والتعاملات المالية، بمعنى أنه يمكن أن يستخدم للشراء والبيع على نطاق واسع.

كما أن البتكوين ليس بسلعة في ذاته، فيقاس على الذهب والفضة، وإنما هو عبارة مجرد رقم تعارف بعض الناس أن له قيمة، فأشبه النقود الورقية من هذه الجهة وخالفها من جهة أن النقود الورقية اكتسبت ثقتها باعتماد الدولة لها، أما العملات المشفرة فاكتسبت ثقتها عند البعض بالوجود في الواقع.

كما أوصت الدراسة بضرورة قيام الباحثين بمزيد من الدراسات والأبحاث التي تساعد في فهم وتطوير هذه الأداة النقدية الجديدة، بحيث يمكن في النهاية العمل بها مع التقليل من سلبياتها، مع ضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي يعمل على وضع الأطر الكفيلة بحماية المتعاملين بالعملات المشفرة، وصياغة قوانين تضبط إصدار هذه العملات وآليات تداولها، حفاظًا على المقاصد الاقتصادية الشرعية.

Summary

Coded currency is a technique that changed the way the world deals with money and money. This emerging and encrypted currency was characterized by ambiguity and controversy during the first years of its appearance, which necessitated an assessment of its implications and highlighting them.

This research aims to define the encrypted currency «composition», while addressing the reasons and time circumstances that led to the emergence of this currency, as well as uses

This currency is in various fields.

The economic effects of their emergence, and the fundamental differences between encrypted currencies and paper or traditional currencies.

The research concluded that the coded currencies should not be dealt with as a way to fill the pretexts; to disturb their value, and to achieve financial chaos because of the ambiguity surrounding it.

It does not perform all monetary functions until it is correct to criticize them. It is limited to a certain group of people. The origin of cash was not acceptable as a broker for buying and trading, meaning it could be used for buying and selling on a large scale.

It is not just a commodity in itself, but it is just a number of people's knowledge that it has value. It is like paper money from this side, and unlike it, on the one hand, the paper money gained its confidence in the state's adoption of it. The encrypted currencies gained confidence in some In fact.

The study also recommended the need for researchers to carry out more studies and researches that help in understanding and developing this new monetary tool so that it can finally be worked out while minimizing the negative aspects. The need for international coordination and cooperation is to develop frameworks to protect customers in encrypted currencies, Regulating the issuance of these currencies and trading mechanisms, in order to preserve the legitimate economic purposes.

□

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين **وبعد**.

يسود العالم اليوم ثورة تقنية شاملة امتدت لكافة مناحي الحياة، وأثرت بشكل كبير على أنماط الحياة المختلفة؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وساهمت هذه الثورة التقنية في إيجاد مجموعة من الظواهر الجديدة؛ كوسائل الدفع الالكترونية المختلفة، وأدى هذا التطور التكنولوجي إلى إحداث موجة من التغيير في الأوساط المالية، بسبب التطور في لغات البرمجة وتكنولوجيا التشفير، فمن رحم الفضاء الرقمي ولد وظهر على الساحة ما يسمى بالعملة المشفرة كأحد أنواع النقود الرقمية، متخطية كل النظم المالية التقليدية في العالم، فهي عملة إلكترونية عبارة عن مجموعة من الأرقام المشفرة يتم تداولها عبر الإنترنت فقط دون وجود كيان مادي ملموس لها، ولا توجد سلطة أو هيئة مركزية تقوم بإصدارها؛ كالدولار أو اليورو، ومع هذا يمكن استخدامها في عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت، أو تحويلها إلى عملات أخرى، وعلى رأس هذه العملة المشفرة عملة أطلق عليها البتكوين Bitcoin.

التي تسارع انتشارها بين الدول في مدة لا تتجاوز تسع سنوات من تاريخ ظهورها، وشهد سعر البتكوين ارتفاعاً ملحوظاً في قيمته المالية، مما

جعل الأسئلة تكثر حوله مع ضبابية التصور انطلاقًا من قصور المعلومات المتاحة في بعض الجوانب، فاقتضى الأمر فهم قضية التعامل بالبتكوين فهماً صحيحاً مطابقاً للواقع بالاستعانة بأهل الخبرة، مع بيان أحكام البتكوين وفق الإطار الاقتصادي والشرعي، ليظهر مدى ملائمة هذه العملة في تطبيقات صيغ التمويل الإسلامي.

يقول ابن القيم – رضي الله عنه –: "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:

أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان قوله في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً؛ فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله '. "[1]

فجاء هذه البحث للتعريف بها، والتطرق إلى أسباب ظهورها وخصائصها، والفرق بينها وبين العملات النقدية التقليدية الأخرى، ثم التكييف الفقهي، وحكمها الشرعي.

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٩١ م (١/ ٦٩).

أهمية الموضوع وأسباب اختياري له:

ترجع أهمية دراسة الموضوع وأسباب اختياري له إلى:

١ـ انتشار وسائل الاتصال الحديثة "الإنترنت" وتوافرها لدى الأغلب الأعم من الأفراد؛ حيث تتوافر لدى الجميع عبر الهواتف الذكية، مما يتيح لهم إمكانية إجراء عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت.

٢ـ الحاجة الماسَّة إلى معرفة حكم هذه العملات، ومدى توافقها ومقاصد الشريعة الإسلامية.

٣ـ اعتراف بعض الدول بالعملة المشفرة مما أعطاها صبغة قانونية، ومن بين هذه الدول دول عربية وإسلامية، مما يستدعي بيان حكمها الشرعي.

٤ـ حاجة المجتمع المسلم إلى معرفة الحكم الفقهي للعملات المشفرة، ومدى مراعاة الضوابط الشرعية.

إشكالية البحث:

جاء البحث لمحاولة الإجابة عن هذه التساؤلات التي تدور حول العملة المشفرة وهي كالآتي:

. ما مفهوم العُملة المُشفرة (البتكوين)، وما الحاجة والداعي لظهورها؟

. هل العملة المشفرة (البتكوين)نقود (عُملة) أم عروض (سلعة)؟

ـ إن ترجّح أن (البتكوين)جنس من النقود، فهل يجري فيها أحكام النقود؟ ثم هل يجوز لغير ولي الأمر إصدارها؟

. هل العُملة المُشفرة (البتكوين) مضمونة على مُصدرها؟ وما ضمانها؟

ـ ثم في النهاية ما التكييف الفقهي والحكم الشرعي للعملات المشفرة (البتكوين)؟

أسئلة تدور نحاول الإجابة عليها في ثنايا هذا البحث.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع على النجو التالي:

تناولت في المقدمة أهمية الموضوع وأسباب اختياري له، وإشكالية البحث، وخطته.

المبحث الأول: العملة المشفرة أنواعها ومزاياها.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العملة المشفرة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تاريخ العملة المشفرة.

المطلب الثالث: أهداف العملة المشفرة.

المطلب الرابع: الأسباب الداعية لظهور العملة المشفرة (البتكوين).

المبحث الثاني: التطور التاريخي للنقود وصولاً إلى العملة المشفرة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالنقود

المطلب الثاني: التطور التاريخي للنقود.

المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة.

الفرع الأول: النقود الإلكترونية والفرق بينها وبين غيرها من النقود.

الفرع الثاني: العملات الرقمية

المبحث الثالث: العملة المشفرة البتكوين (Bitcoin)

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: المفهوم النقدي للعملة المشفرة (البتكوين).

المطلب الثاني: المفهوم التقني للبتكوين (Bitcoin).

المطلب الثالث: الأسباب الداعية لفكرة العملة المشفرة (البتكوين)

المطلب الرابع: بداية نشأة العملة المشفرة (البتكوين)

المطلب الخامس: أنواع العملة المشفرة

المطلب السادس: خصائص ومخاطر العملة المشفرة البتكوين

المطلب السابع: كيفية الحصول على البتكوين وضوابط إصداره.

الفرع الأول: كيفية الحصول على البتكوين.

الفرع الثاني: ضوابط إصداره.

المبحث الرابع: التكييف الفقهي للعملات المشفرة (البتكوين) وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المالية ومدى توافرها في العملة المشفرة.

المطلب الثاني: التكييف الفقهي للعملات المشفرة.

المطلب الثالث: مدى توافر عناصر النقد ووظائفه في العملة المشفرة.

المبحث الخامس: الحكم الشرعي للعملة المشفرة (البتكوين). وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: هل العملة المشفرة (البتكوين) سلعة أم نقد كالعملات الورقية؟

المطلب الثاني: سُلطة إصدار النقود (سك العملة).

المطلب الثالث: الحكم الشرعي للعملة المشفرة (البتكوين)

ثم **الخاتمة** وأتبعتها بقائمة **المصادر والمراجع**.

ثم أتبعت ذلك **بخاتمة**، ذكرت فيها أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها، ثم قائمة **بالمصادر والمراجع**، ثم **فهرس لمحتويات البحث**.

وبعد: فهذا جهدي ، وقد بذلت فيه وسعي وطاقتي . عَلِمَ الله . وإني بعد ذلك لأدرك قِصر باعي، وقلة زادي ، وأنه . مع هذا وذاك . عمل

بشري ، والبشر طبيعتهم النقص والخطأ والتقصير فالنقص فيه لا يستغرب ، والخطأ فيه لا يشنع، والتقصير فيه لا يجحد، فالكمال لله تعالى وحده ، ثم لمن عصمه الله من عباده ، وحسبي أني بذلت من الجهد ما أرجو أن يكون عذرًا وشفيعًا لي عن الخطأ والتقصير والنسيان والغفلة، فإن يكن صوابًا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمني ، وأستغفر الله ﷻ عما فيه من خطأ وزلل وتقصير، وأسأله ﷻ أن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه وأن يجعل أعمالنا خالصةً لوجهه الكريم .

سبحانك اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، وصل اللهم وسلم وبارك على عبدك ورسولك محمد – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

□

المبحث الأول

العملة المشفرة أنواعها ومزاياها.

عرف التشفير منذ زمن بعيد وكثر استخدامه في العمليات العسكرية والمخابراتية، واتسع مجاله ليشمل جميع جوانب الحياة في التعاملات الحكومية والمراسلات الالكترونية، واتسع ليشمل المعاملات المالية.

وفي هذا المبحث يرتكز الحديث عن التشفير في المعاملات المالية، وعن أصول العملة المشفرة، وأنواعها، وصورها، ومزاياها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

تعريف العملة المشفرة لغة واصطلاحاً.

أولاً: تعريف العملة.

- **العملة في اللغة:** من العَمَلة بالفتح أي القوم الذين يعملون بأيديهم ضروباً من العمل في طين أو حَفْر أو غيره، قال اللحياني: العُمْلة والعُمَالة: أَجْر العمل. وقال أبو عبيدة: عوامل الدابَّة: قوائمه، واحدها عاملة. وقال الكسائيّ: ناقة عَمِلة بيِّنة العَمَالة مثل اليَعْملة إذا كانت فارهة، وتجمع اليَعْملة من النوق: يَعْملات.

والعِمَلة بالكسر: هيئة العمل وحالته، يقال: رجل خبيث العملة: إذا كان خبيث الكسب[1]

(١) تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠١ م (٢/ ٢٥٦). تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض مرتضى الزَّبيدي، طبعة دار الهداية (٣٠/ ٥٧)

ـ تعريف العملة اصطلاحاً: هي كل ما تعتبره السلطة الحاكمة نقوداً يمكن تداولها وتضفي عليها شرعية قوة القانون صفة إبراء الذمة، وتلقى قبولاً عاماً في امتلاكها. (١)

ثانياً: تعريف التشفير.

التشفير لغة: من شفرت الشمس إذا دنت للغروب، وشفرت المال إذا قل وذهب، وشفر الأمر أي أشرف ودنا، والشفر حرف كل شيء، وشفر الجفن أي حرفه الذي ينبت عليه الهدب. (٢)

ـ تعريف التشفير اصطلاحاً: هو تحويل نص واضح مقروء إلى نص غير مفهوم، باستخدام إحدى طرق التشفير والتي تكون غير سرية، ولكنها تستخدم مفتاحاً سرياً، يمكن من يتملكه من أن يعيد النص المشفر إلى نص واضح. (٣)

ـ معنى العملة المشفرة: هي عبارة عن عملة تشبه العملات التي تصدرها الدول من حيث الخصائص والمزايا، لكنها رقمية، وليس لها وجود يمكن ملامسته باليد، وذلك لتسهيل التسوق والشراء عبر الانترنت. (٤)

---

(١) مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك: منصور علي محمد برعي، طبعة مكتبة نهضة الشروق القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م ص ٣٩ . ٤٠.

(٢) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة ١٩٨٥. (١/ ٤٨٦)

(٣) تكنولوجيا أمنية المعلومات وأنظمة الحماية: سعد العاني، علاء الحمامي، طبعة دار وائل للنشر والتوزيع ٢٠٠٧، ص ٣١.

(٤) تقنيات العملة الافتراضية: عمر محمد حطاب شديفات، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا الأردن، ص ٢٢.

المطلب الثاني

تاريخ العملة المشفرة[١]

أصبح مصطلح العملة المشفرة شائعاً في عالمنا اليوم، ويدور التساؤل عن ماهية هذه الأصول الجديدة، والتي يمكن بواسطتها الدفع، وتداولها بل الربح منها أيضاً، على الرغم من أن هذه العملات لا تتواجد بشكل مادي، فمن يمتلكونها أو يتعاملون بها لا يملكون أوراقاً نقدية معينة، لكنهم يملكون كمية من هذه العملات تظهر لهم على شكل أرقام، وقيمتها بالدولار الأمريكي، وهي مخزنة على شبكة الإنترنت العالمية.

تاريخ هذا القطاع طويل، وليس وليد الأمس أو منذ سنواتٍ قليلةٍ كما يعتقد معظم الناس، فهو كأي مجال أو قطاع أو منتج تسبقه سلسلة من أحداث الفشل يليها النجاح والانطلاق الحقيقي.

فبالعودة إلى عام ١٩٧٧م ظهرت خوارزمية[٢] **آر اس إيه (RSA)** وهي من اختراع الثلاثي ليونارد أدليمان، وآدي شامير، ورونالد ريفست والتي أعلن عنها حينها، وتم نشر ورقة اختراعها، وهي في اختصارها تتكون من ٣ أحرف هي الأحرف الأولى لأسمائهم.

الفائدة من هذه الخوارزمية التي شكلت النواة الأولى لهذه العملات: هي

---

(١) مستفاد من موقع https: //eumlat. net

(٢) **الخُوارزمية** هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما، وسميت الخوارزمية بهذا الاسم نسبة إلى العالم المسلم الفارسي أبو جعفر محمد بن موسى الخوارزمي الذي ابتكرها في القرن التاسع الميلادي. كلمة خوارزم في الأصل كانت مقتصرة على القوانين الرياضية التي تستخدم الأرقام العربية وطُوِرت في اللاتينية من الخوارزمي) (al-Khwarizmi) لتصبح (algorithm) في القرن الثامن عشر الميلادي لتشمل جميع إجراءات حل المشكلات وتنفيذ المهمات. مقدمة في علم الحاسب . الخوارزميات: محمد دالي إبراهيم، طبعة جامعة الكامل بالعراق، ص ٢، ٤.

أنها تسمح بتلقي الإيرادات والأموال عن طريقها. [١]

بعدها بسنوات طويلة وبالضبط عام ١٩٩٣م اخترع عالم الرياضيات ديفيد اتشوم ecash، ما يقال بأنها أول عملة مشفرة إلكترونية وهي التي اعتمدت على التشفير.

وبعدها عمل ديفيد اتشوم على جمع الأموال لتمويل فكرته ونجح بالطبع في إنشاء شركة DigiCash التي تدير هذه العملة الرقمية المركزية، وعمل على التعاقد مع التجار والشركات من أجل قبول عملته واستخدامها في التعامل الإلكتروني، إلا أنه وبسبب تأخر التجارة الإلكترونية وعدم تناميها كثيراً في ذلك الوقت فشل المشروع ولم يتمكن من اقناع الشركات والتجار باستخدام عملته.

وفي عام ١٩٩٦م تم إطلاق الذهب الإلكتروني E-gold وهو عبارة عن أول موقع لتبادل الذهب وتداوله، وهذا الموقع يتطلب فتح حساب عليه واستخدامه في شراء الذهبي وبيعه، إلا أنه تم إغلاق الموقع بعد ورود شبهات استخدامه في غسيل الأموال، ورغم وصول عدد المشتركين فيه إلى أكثر من ٣. ٥ مليون مشترك.

في نفس الفترة وتحديداً خلال ١٩٩٧م اخترع **آدم باك** نظام للحد من البريد الإلكتروني المزعج ويدعى Hash cash وهو الذي تم دمجه أيضاً في خوارزمية وشفرة العملات الرقمية.

(١) https: //ar. wikipedia. org/wiki/

بعدها بعامين وبالضبط خلال ١٩٩٩م تم إطلاق أول بنك إلكتروني، يساعد في تحويل الأموال عبر الإنترنت.

وفي عام ٢٠٠٣ م ظهر متصفح تور Tor الذي يوفر تصفح المواقع بإخفاء الهوية، وكذلك تصفح المواقع المحجوبة والممنوع الدخول إليها عبر المتصفحات العادية، وشكل هذا دعماً غير مباشر للعملات المشفرة وخصوصية التحويلات المالية والصفقات التجارية.

وفي أكتوبر ٢٠٠٨م وفي ظل الأزمة العالمية المالية نشر شخص مجهول يدعى **(ساتوشي ناكاموتو)** ورقة بحثية يتحدث فيها عن طرق تحويل الأموال بدون مراقبة الحكومات والسلطات المالية، وفي نفس العام تم إنشاء البلوك تشين(Block chain) [١] من طرف الشخص المجهول، ويقال أنه اسم مستعار لمجموعة من الأشخاص عملوا على هذه التقنية التي أثارت أنظار البنوك والمؤسسات المالية.

وفي عام ٢٠٠٩ وبالضبط خلال شهر يناير تمكن ذلك الشخص الذي يقف وراء بتكوين من تعدين **٥٠ وحدة** منها، وبعدها بأيام تمت أول

(١) عبارة "بلوك تشين Block chain" تعتبر بمثابة السجل الذى يتم الاحتفاظ فيه بجميع الحركات المالية والأصول والمصاريف وما شابه، أي أنها تشبه سجل المحاسبة العام في القطاع المالي.

وقد تم ابتكار تقنية" بلوك تشين Block chain في عام ٢٠٠٨م، وهى عبارة عن برنامج معلوماتي مشفر يعمل كسجل موحد للمعاملات على الشبكة، فكل مجموعة من المعاملات مرتبطة بسلسلة، مما يعطى لجميع المشاركين صورة شاملة عن كل ما يحصل في المنظومة بأكملها.

وقد تم تصميم البرنامج المعلوماتي بطريقة تتسم باللامركزية، مما يسمح بحصول معاملات بين المستخدمين دون الحاجة إلى تدخل أطراف ثالثة كالمصارف، أو أنظمة التداول المركزية المستخدمة عالميًا. http: //aitmag. ahram. org. eg/News/٨٧٦٤٧. aspx.

صفقة للعملة بين **ناكاموتو وهال فيني.**

وفي عام ٢٠١١ م وصل سعر بتكوين إلى ١ دولار أي أنها تساوت معها في القيمة وهذا حسب تداولات بورصة MTGOX وبعدها ظلت تتزايد قيمة هذه العملة، وأصبحت هناك العشرات من مواقع التداول التي توفر شراء وبيع العملات المشفرة، وكذلك خدمات تحويل الدولار أو العملات النقدية إلى العملات المشفرة وتحولت إلى تجارة رائجة.

المطلب الثالث

أهداف العملة المشفرة.

العملة المشفرة تقنياً هي عبارة عن شفرة إلكترونية معقدة، وخوارزميات ذكية مبنية على تقنية البلوك تشين Block chain التي تجعل اختراق هذه العملات والتلاعب بعددها أو قيمتها أقرب إلى المستحيل، والحالة الوحيدة التي يتم فيها سرقة كميات منها هي عند اختراق محفظة إلكترونية، أو موقع تداول تخزن فيه الوحدات التي يمتلكها المتداولون.

. الهدف من وجود العملة المشفرة.

أسست ووجدت كل هذه العملات تقريباً لهدف واضح؛ ألا وهو استخدامها في الدفع الإلكتروني على الإنترنت والمعاملات التجارية، ومنح من يتعامل بها إجراء جميع العمليات المالية، دون دفع أية رسوم تترتب على العملية المالية، وتسهيل نقل الأموال وتحويلها بسرعة من أي بلد لآخر بدون حدود ودون معيقات ودون أي حد للتحويل اليومي.

ومع هذه العملات أصبحت عملية تحويل مليارات الدولارات سهلة

للغاية وتتم في دقائق مع خصوصية عالية، حيث لا يتم الكشف عن أطراف الصفقة.

وهذا غير ممكن في الواقع حيث البنوك المركزية عادة ما تضع حدوداً للسيولة المالية التي ستخرج من البلاد وتعمل على الرفع من السيولة الواردة إليها.

جاءت العملة المشفرة ليس فقط لتحويل الأموال بسرعة بدون الاعتراف بالجغرافية، واختلاف الوقت والعملات الوطنية وتركيبة الاقتصاد والحدود السيادية، لكنها أيضا جاءت لتستخدم في شراء السلع والمنتجات والبيع وتلقي العائدات والأرباح على أشكال عملات رقمية قابلة لصرفها إلى الدولار والعملات النقدية.

كما أن هذه العملات لديها بورصات للتداول، هي منصات التداول الإلكترونية الموزعة حول العالم، مما يتيح للباحثين عن الاستثمارات المربحة شراء كميات منها وبيعها عندما ترتفع قيمتها، والفارق بين سعر الشراء والبيع هو الربح، وبالطبع الخسارة ممكنة عند البيع أثناء الأزمات المفاجئة وأوقات البيع.

ـ ومن أهدافها إخفاء تفاصيل متعاملي هذه العملة، وتحويل البيانات الشخصية والعمليات المالية لرموز لمنح الخصوصية والاستقلالية. [1]

(١) .. www eumlat. net

المطلب الرابع

الأسباب الداعية لظهور العملة المشفرة (البتكوين).

كان هدف مبتكري العملة المشفرة القيام بثورة على الأنظمة الرأسمالية المُتحكمة في إصدار النقود وتحديد قيمتها، من خلال محاولة إيجاد عُملة لا تخضع لسلطة أحد، إلا لسلطة مجتمع المتعاملين بها، فلا يمكن للحكومات احتساب الضرائب عليها أو حجزها، ولا يمكن إنفاقها إلا بموافقة صاحبها لأنه هو الوحيد الذي يمتلك شفرتها.

ويعتقدون أن العملة المشفرة محصنة ضد ظلم الحكومات، المتمثل في رفع وخفض معدلات الفائدة والتضخم الناتج عن زيادة طبع النقود، وكذلك للحد من التقلبات والأزمات المالية التي يسببها الساسة ورجال الاقتصاد، بما عندهم من مكر وخداع وغش للمتعاملين بالنقود الورقية، فيرون أنهم أمام نقلة حضارية جديدة في ثقافة البشر، يشبهونها باختراع الإنترنت، ويصفون البتكوين بنقود الإنترنت، وأنها اقتصاد مواز ومنافس للاقتصاد التقليدي، بل تذهب طموحات بعضهم أنها ستقضي عليه في النهاية.!

ومن جهة أخرى ترى بعض الحكومات والجهات الرقابية أن هذه العملة المشفرة ذات الهوية الخفية لأصحابها، ما هي إلا وسيلة لتسهيل العمليات المشبوهة على الإنترنت العميق (deep web)، ومن ثَمَّ الإفلات من رقابة الحكومات التي يمكنها تتبع التحويلات المالية، ومثال ذلك موقع (silk road)الذي يبيع المخدرات وخلافها من الممنوعات عن طريق البتكوين.

كذلك من أسباب ظهور العملة المشفرة ما تفعله البنوك المركزية من عدم تغطية العملات الورقية التي تصدرها بأي معدن له قيمة ذاتية، وكذلك توسع البنوك التجارية في التصرف في ودائع العملاء بدون إذنهم بالتمويل والإقراض بفائدة لعملاء آخرين، وللدولة بعد الاحتفاظ بجزء بسيط منها في حدود ١٠% كاحتياطي نقدي لمواجهة طلبات سحب أصحاب الودائع الفعلية، مع فتح حسابات جارية للمتمولين والمقترضين، والتعامل مع هذه الحسابات على أنها ودائع جديدة، مع أنها ليست ناشئة عن إيداع نقدي حقيقي.

ويؤدي هذا إلى مضاعفة حجم النقود التي يتعامل بها البنك أضعاف ما يتوافر لديه من إيداعات حقيقية، وهو ما يعرف بتوليد النقود أو خلق الودائع، وكان ذلك هو السبب الذي أتاح فرصة للهواة والمغامرين والمقامرين والحالمين بالثراء السريع . من دون بذل جهد أو عمل . إلى ابتكار وإصدار أنواع جديدة من النقود المشفرة بعيداً عن رقابة البنوك المركزية للدول. [١]

(١) عملة البتكوين Bitcoin: أحمد محمد عصام الدين، مجلة المصرفي . السودان، العدد ٧٣، سبتمبر ٢٠١٤ م، ص ٥٠.

المبحث الثاني

التطور التاريخي للنقود وصولاً إلى العملة المشفرة.

نتعرض في هذا المبحث إلى التطور التاريخي للنقود أو ما يمكن أن يقوم مقامها، وصولاً إلى النظام الحديث في تشكيل النقود الورقية، وذلك عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول

التعريف بالنقود.

قد يتبادر إلى تفكير أغلب الناس عند ذكر النقود أنها مجرد القطع النقدية أو الورقية التي توجد في جيب الشخص، لكنها في الواقع أكثر من ذلك، فالصفة الأساسية للنقود أنها حق عام يمكن ممارسته ضد كافة السلع والخدمات الأخرى، بمعنى أن قيمة النقود تعتمد على ثقة الناس فيها وقبولهم لها. (١)

تعريف النقود لغة:

النقود جمع نقد، والنقد في اللغة يطلق على عدة معان منها:

١- **الجيد من الدراهم**، يقال: درهم نقد، ونقود جياد. والنقاد: الذي ينقد الدراهم وغيرها. (٢)

٢- **الاختبار والتمييز**، فالنقد يطلق على تمييز الدراهم، وإخراج الزيف منها. يقال: نقدها ينقدها نقداً وانتقدها وتنقدها، إذا ميز جيدها من رديئها. (٣)

---

(١) النقود الالكترونية: تعريفها. مميزاتها ومخاطرها: عبد الناصر الهادي عون، المجلة الليبية للدراسات . ليبيا. العدد ٣ عام ٢٠١٣ م، ص ٧٨.

(٢) لسان العرب: لابن منظور، دار صادر الطبعة الأولى – بيروت (٣/ ٤٢٥)، القاموس المحيط(١/ ٣٤١)، المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م. ص ٦٢٩

(٣) لسان العرب(٣/٤٢٥)، القاموس المحيط(١/٣٤١)

ويقال: نقد النثر ونقد الشعر، أي أظهر ما فيهما من عيب أو حسن.

٣- **التعييب والاغتياب،** يقال فلان ينقد الناس، أي يعيبهم ويغتابهم.

٤- **ما يقابل النسيئة:** أي إعطاء الثمن معجلاً[١]. ومنه قول سيدنا جابر ﷺ: "وَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ" [٢] أي أعطاني ثمنه معجلاً. ثم أطلق النقد على المنقود من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول.

تعريف النقود اصطلاحاً:

تعرف النقود بشكل عام بعدة تعريفات منها:

ـ أنها أيٌّ شيء له صفة القبول العام ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات وتسوية الديون. [٣]

. وتعرف النقود بأنها: الشيء الذي يلقى قبولاً عاماً في التداول، وتستخدم وسيطاً للتبادل، ومقياساً ومستودعاً للقيمة، كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة، وتمثل قوة شرائية حاضرة، ويحتفظ بها كأصل سائل. [٤]

وقد عرف البعض النقود بأنها: أي شيء يلقى قبولاً عاماً في التداول ويستخدم وسيطاً في التبادل، ومقياساً للقيم ومستودعاً لها. وعلق على هذا التعريف بأنه ليس من الضروري أن تكون المادة التي تصنع منها النقود ذات قيمة في حد ذاتها، وقد دل التطور النقدي على تفهم المجتمع

---

(١) لسان العرب (٤٢٥/٣)، تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي، طبعة دار صادر (٥١٦/٢)

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب المساقاة باب (٢١) بيع البعير واستثناء ركوبه ح(٧١٥) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط دار إحياء التراث العربي – بيروت .

(٣) مبادئ علم الاقتصاد: محمد رياض رشيد، الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص ٣٥٨.

(٤) المدخل في علم الاقتصاد: نوزاد الهيثي، منشورات قسم الإنتاج التربوي والثقافي . المنظمة العالمية الدائمة للشباب، ص ١٥١.

الإنساني لطبيعة النقود تفهما صحيحا، فبعد أن كانت النقود تصنع من الذهب، وكان الناس يربطون بين الذهب وبين أهمية النقود، أصبحت النقود في الأزمنة الحديث عبارة عن قصاصات من الورق تحمل الطابع الرسمي المميز للدولة التي تتداول داخل حدودها السياسية ". [١]

المطلب الثاني

التطور التاريخي للنقود.

يمكن أن نختصر التّحليل التاريخي لتطور التعاملات النّقدية بأربعة مراحل، وهذه المراحل الأربعة تمثل تمهيداً لدراسة العملة المشفرة.

أولاً: نظام المقايضة:

بدأت المعاملات التّجارية وفق الأسس التي تشكّلت بها التّجمعات البشرية، فانطلقت خارج النّطاق الأسري المصغّر إلى امتدادات المفاهيم القبلية والعشائرية، لتوفير احتياجات لا يلبيها المحيط الضيق، وهذه الحاجة إلى الإشباع تتقيد بوجود المقابل الذي يتيح الحصول على الحاجات غير المتوافرة بوسيط مقبول، يتمثّل في وفرة حاجات مقابلة، وضمن هذه الشبكة فإن الحاجات مقَابلة سلعة بسلعة أخرى، وهذا ما يعرف بالمقايضة فكانت الوسيلة الوحيدة لتبادل الأموال.

ويقوم نظام المقايضة على التبادل المباشرة حيث يجري التبادل بغرض الاستهلاك النهائي للسلع التي يتم تبادلها.

أو التبادل غير المباشر حيث يتم قبول بعض السلع المعينة في

(١) مقدمة في علم الاقتصاد: صبحي تادرس قريصة وآخرون، طلعة دار الجامعات المصرية ص٣٨٧.

التبادل، ليس بغرض استهلاكها، ولكن لمبادلتها فيما بعد بسلع استهلاكية، وكلما استخدمت السلعة المعينة في التبادل على نطاق أوسع قبلها الناس بثقة أكبر، وكلما قبلها الناس بثقة أكبر زاد استخدامها في التبادل، وذلك ما يسمى بالنقود.

على أن تعددت الروابط الاجتماعية وازدياد المطالب واختلاف رغباتهم أصبحت المقايضة عقبة أمام تقدم التّجارة، مما دعا إلى ضرورة إنشاء نظام آخر كفيل بتلبية الحاجيات غير قائم على مقابلة السلع بعضها ببعض، حيث إن نظام المقايضة رغم عدم التّعقيد الذي يتسم به، وبساطة الأسس القائم عليها إلاّ أن له عيوب أبرزها:

صعوبات ايجاد مقياس واحد للتبادل.

عدم توافق رغبات البائع والمشتري في وقت واحد.

صعوبة توفر وحدة مناسبة للدفع الآجل.

صعوبة تجزئة بعض السلع.

فلم يكن ظهور النقود نتيجة لاختراع فرد واحد ولم يكن تداولها نتيجة لعقد اجتماعي بين الأفراد، وإنما كان وليد الحاجة إليها. [1]

ثانياً: النقود السلعية.

وهي مرحلة متطورة من مراحل المقايضة، حيث عمد المتعاملون إلى اتخاذ سلعة تلاقي قبولاً عاماً لدى جميع الأفراد، وجعلها المقياس الذي تقدر بناء عليه السلع الأخرى. وفي ذات الوقت يمكن الانتفاع به مباشرة

(١)أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة: عباس أحمد محمد الباز، طبعة دار النفائس، الطبعة الثانية ١٩٩٩م، ص١٣٥، وينظر المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي: محمد عثمان شبير، طبعة دار النفائس، الطبعة الثالثة ١٩٩٨م، ص١٤٠.

في أغراض الاستهلاك، وهذا يعني أن السلعة التي كانت تتخذ نقداً في التبادل لها قيمة مبنية على سبب آخر غير كونها واسطة للتبادل، وهي إمكانية استخدامها في أغراض الاستهلاك الأخرى، ولهذا أطلق عليها اسم النقود السلعية، وهي أول نقود عرفتها البشرية. (١)

وقد اتخذت النقود السلعية أشكالاً متعددة، وكانت تختلف طبيعة الشيء المتبادل حسب طريقة العيش ونوع المنتجات، ولهذا اختلفت النقود السلعية من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف البيئات والعصور، فمثلا الشعوب التي كانت تتخذ من الصيد حرفة لها كانت الجلود هي الأساس الذي تقوم عليه المبادلة، أما الشعوب التي كانت تعيش على الرعي وتربية الماشية، فإنها جعلت الماشية هي الأساس الذي يعرف به قيم السلع الأخرى، وقد اتخذت شعوب أخرى بعض أدوات الزينة والأقمشة والأسلحة نقوداً لها. (٢)

ثالثاً: العملة المعدنية.

بعد أن ظهرت صعوبات النقود السلعية اتجه الناس إلى النقود المعدنية، فبدأوا باستخدام النحاس والبرونز ثم اهتدوا إلى الذهب والفضة، فوجدوا فيهما من المميزات ما لا توجد في غيرهما من المعادن الأخرى.

ونظراً لارتفاع قيمة هذين المعدنيين استحدث الناس نقوداً من المعادن الأقل قيمة للتعامل بها في السلع القليلة الثمن ومحقرات الأشياء، وهي الفلوس المضروبة من غير الذهب والفضة، واصطلح الناس على اعتبارها

(١) أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص١٣٧

(٢) موسوعة الاقتصاد الإسلامي: محمد عبد المنعم الجمال، طبعة دار الكتاب المصري بالقاهرة، ص٤٦٩.

ثمناً للأشياء، وجرى تعاملهم بها كالقيراط[1]والدانق[2]، وتعتبر نقوداً ما دامت رائجة يتعامل الناس بها، أما إذا أبطل الناس التعامل بها عادت سلعاً كما كانت، وفقدت صفة الثمنية بخلاف نقود الذهب والفضة؛ فإنها تحتفظ بقيمتها ولو أبطل الناس التعامل بها. [3]ثم في منتصف القرن التاسع عشر اتخذ الناس الذهب نقوداً في معظم البلاد، وفقدت الفضة وظيفتها وأصبح استعمالها محصوراً في المبادلات المحلية الصغيرة، وصار الذهب هو النقد الرئيسي في كافة البلدان.

وقد ساعد على هذا الأمر أعني اتخاذ الذهب نقداً سرعة انتشاره وقبوله قبولاً عاماً وعلى نطاق واسع، وهو صالح للبقاء طويلاً وسهل التجزئة من غير أن يفقد قيمته، ثم كميته المحدودة وقلة إنتاجه بالمقارنة مع غيره من المعادن، وكثرة الطلب عليه في كل مكان. [4]

رابعاً: النقود الورقية.

يرجع السبب في ظهور الأوراق النقدية وانتشارها على نطاق واسع أن التجار في العصور الوسطى، حيث كانت ترد إليهم عملات مختلفة الأوزان، فكانوا يعمدون إلى الصاغة والصيارفة لاختبار هذه العملات ومعرفة قيمتها.

وكان هؤلاء الصيارفة يعهدون إليهم بشهادات إيداع تثبت وجود النقود

(١) القيراط: معيار في الوزن وفي القياس، اختلفت مقاديره باختلاف الأزمنة، وهو اليوم في الوزن أربع قمحات، وفي وزن الذهب خاصة ثلاث قمحات، وفي القياس: جزء من أربعة وعشرين جزءًا من الفدان. (المعجم الوجيز ص ٤٩٨).

(٢) الدانق: سدس الدرهم، والجمع دوانق ودوانيق. (المرجع السابق ص ٢٣٥).

(٣) المعاملات المالية المعاصرة، ص١٤٢، ١٤٣ باختصار

(٤) أحكام صرف النقود، ص١٣٨.

بحوزتهم، ومع ازدياد الثقة بالصيارفة وقدرتهم على إعادة الأموال إلى أصحابها بمجرد إبراز الشهادات، واستقر العمل على قبول هذه الشهادات من المعاملات؛ لأنها مضمونة بالمعدن النفيس ومغطاة بالكامل؛ إذ هي في حقيقتها دين على مصدرها، وهي بمثابة وعد بالوفاء عند الطلب، وأطلق على تلك المعادن اسم الغطاء المعدني.

وأصبحت البنوك تتعامل بهذه الأوراق وتصدرها لعملائها، ثم رأت الدول المعاصرة إصدار تلك الأوراق على شكل نقود لتأخذ الصفة الرسمية.

وقد ظلت النقود الورقية قابلة للتحويل إلى الذهب حتى عام ١٩٣٠م، إلى أن قامت حكومة بريطانيا بإعفاء بنك إنجلترا من التزامه بصرف الجنيه الورقي بالذهب وأعلنت أن الجنيه نقداً إلزامياً بقوة القانون.

وأصبح الذهب خارجاً عن نطاق النقود وأصبحت الأوراق النقدية تحتل مكانه وهي لا تمثل ذهباً ولا فضة (غير مغطاة)، وصارت ملزمة لطرفي التعامل بحماية الدولة التي أصدرتها وسميت بالنقود الإلزامية. (١)

خامساً: العملة المشفرة (النقود الافتراضية)

في البداية ساعد التّقدم التّكنولوجي في مجال الاتصالات وتطور الصناعة المصرفية وظهور التّجارة الإلكترونية في الحياة الاقتصادية على ظهور شكل جديد من النّقود أطلق عليها الاقتصاديون اسم النّقود الإلكترونية أو النّقود الرقمية، وهي عبارة عن بطاقات إلكترونية تحوي على مخزن نقدي مرتبطة بحساب بنكي تعمل كأداة للدفع، حلت محل وسائل الدفع التقليدية كالعملة النّقدية والشيك وبطاقات الائتمان، ويتم

(١) ينظر أحكام صرف النقود، ص١٣٩ وما بعدها، وينظر المعاملات المالية المعاصرة، ص١٤٨.

إصدارها عن طريق شركات ومؤسسات ائتمانية خاصة.

غير أن التّطور الحاصل في أنماط النقود الإلكترونية، ولّد عملات لامركزية غير خاضعة لسيطرة جهة حكومية مثل البنك المركزي كما في العملات الورقية أو النقود الإلكترونية، وهو ما أدى إلى تسميتها بالنقود الافتراضية أو العملة المشفرة تمييزاً لها عن النقد الإلكتروني، وأول عملة إلكترونية افتراضية مشفرة لا مركزية صدرت وأطلق عليها البتكوين. (١)

المطلب الثالث

الألفاظ ذات الصلة.

ثمة أنواع من النقود قد يحدث بينها خلط في عقول بعض من الباحثين، فيظنها شيئاً واحداً، ومن ثم يسحب حكم هذه لتلك، وحقيقة الأمر أن الفارق بينهم كبير، نوضحه بعقد مقارنة بين العملة المشفرة وما يتشابه معها؛ كالنقود الالكترونية والنقود الورقية.

وفي هذا المطلب نتناول هذه المصطلحات وأوجه الاختلاف بينها، في الفروع الآتية:

الفرع الأول: النقود الإلكترونية والفرق بينها وبين غيرها من النقود.

أولاً: التعريف بالنقود الالكترونية

تباينت وجهة النظر حول وضع مفهوم محدد وشامل للنقود الإلكترونية؛ ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تنوع أنظمتها، والتطور المتسارع لهذه الأنظمة، مما جعل بعض من تصدروا للبحث في هذا الموضوع يركزون على بعض جوانبها دون بعضها الآخر.

(١) تعاملات العملة الافتراضية، مرجع سابق، ص ٤٥٢ وما بعدها بتصرف.

فعرفها البعض بأنها: عبارة عن نقود غير ملموسة، تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن على القرص الصلب بجهاز الحاسب الآلي في مكان يسمى المحفظة الإلكترونية، ويمكن استخدام هذه الوحدات في إتمام التعاملات المالية والتجارية عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك شراء المستلزمات ودفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الإلكترونية. (١)

ـ **وعرفت بأنها:** القيمة المخزونة، أو وسيلة الدفع المدفوعة مسبقاً، تكون فيها الأموال مسجلة أو القيمة متوفرة، ومخزنة على جهاز إلكتروني في حيازة المستهلك. (٢).

وعرفها بعضهم بأنها: معالجة رقمية للمدفوعات عبر الإنترنت، حيث تحل قيمة النقد محل السيولة النقدية. (٣)

وعرفت النقود الإلكترونية بأنها: عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به بشكل رقمي، ويكون متاحاً للتبادل الفوري في المعاملات. (٤)

وعرفت كذلك بأنها" قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة (٥)

---

(١) مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاته: محمود أحمد الشرقاوي بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون . كلية الشريعة والقانون . جامعة الإمارات العربية المتحدة . دبي ٢٠٠٣ م، ص ٢٩.

(٢) النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية: باسم علوان العقابي، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء، العدد السادس، ص ٨٦.

(٣) مكافحة غسيل الأموال في التشريع المصري: شريف سيد كامل، طبعة دار النهضة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م، ص ٦٢. وينظر مجلة البحوث القانونية والاقتصادية: جامعة المنصورة العدد ٢٤ عام ١٩٩٨ م.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية: محمد إبراهيم الشافعي بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون . كلية الشريعة والقانون . جامعة الإمارات العربية المتحدة . دبي ٢٠٠٣. ص ١٣٤. وينظر التجارة الإلكترونية: مصطفى يوسف كافي، طبعة: دار المؤسسة للطباعة والنشر والتوزيع . دمشق ٢٠١٠ م، ص ١١٠.

ثانياً: أوجه الفرق بينها وبين غيرها من النقود

. الفرق بين النقود الإلكترونية والنقود التقليدية.

النقود الإلكترونية عرفت بأنها القيمة النقدية لعملة، تصدر بشكل إلكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، ويتم تخزينها في جهاز إلكتروني، ويمكن اعتبار هذه النقود أحد أشكال الادوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية. (١)

أو هي عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به بشكل رقمي بحيث يكون متاحاً للتبادل الفوري في المعاملات. (٢)

أو هي نقود معنوية تحمل أرقاماً خاصة، لها قيمتها وثمنها لدى المؤسسات المصدرة لتلك النقود. (٣)

وجه التشابه بين النقود الإلكترونية والنقود التقليدية أن كلا منهما يصلح وسيلة للدفع ولهما قبول عام.

ومما تتميز به النقود الإلكترونية عن النقود التقليدية ما يلي:

. أن النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً، بينما النقود التقليدية قيمتها نقدية تصدر إما على شكل نقود ورقية أو معدنية.

. أنها ثنائية الأبعاد حيث يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة لوجود طرف ثالث بينهما، بينما النقود التقليدية فتحتاج إلى طرف ثالث خاصة عندما يكون كل من التاجر والمستهلك في بلدين مختلفين.

---

(١) غسل الأموال عبر الانترنت: يوسف أمين شاكر، طبعة دار النهضة العربية، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٤ م، ص ٢٨.

(٢) المصارف والنقود الإلكترونية: نادر عبد العزيز شافي، المؤسسة العربية للكتاب، ٢٠٠٧ م، ص ٨٣.

(٣) النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية: سارة متلع القحطاني، رسالة دكتوراه، إشراف وليد خالد الربيع، جامعة الكويت ٢٠٠٨ م، ص ٥٠.

ـ أنها ليست متجانسة حيث يقوم كل مصدر بإصدار نقود إلكترونية مختلفة من ناحية القيمة، أو عدد السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بها، أما النقود التقليدية فوحداتها متجانسة وذات فئات مختلفة.

. أنها سهلة الاستخدام؛ فلا حجم لها ولا وزن مقارنة بالنقود التقليدية. (١)

. النقود الإلكترونية تتولى إصدارها جهات خاصة تتنوع ما بين مؤسسات مالية ائتمانية أو غير ائتمانية. بينما النقود التقليدية بشقيها تصدر من البنوك المركزية كما في النقود الورقية، أو تحت إشرافها كما في النقود المصرفية. (٢)

. الفرق بين النقود الإلكترونية والعملة المشفرة البتكوين.

أولاً: النقود الإلكترونية قيمة نقدية:

أي أنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية، مثل مائة جنيه وخمسين جنيهًا ونحوهما، بخلاف وسائل الدفع الإلكترونية التي لا تعد قيمة نقدية؛ كبطاقات الاتصال التليفوني، والبطاقات الغذائية (الكوبونات)، وبطاقات شحن عداد الكهرباء ونحوها، فلا تعد من قبيل النقود الإلكترونية؛ حيث إن القيمة المخزنة عليها ليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات، وإنما هي قيمة عينية توفر لصاحبها في الأولى وحدات اتصال تليفونية، وتعطى لحاملها في الثانية الحق في شراء وجبة غذائية أو أكثر وفقاً للقيمة المخزنة على البطاقة، وتوفر لحاملها في الثالثة استخدام الكهرباء مدة زمنية تزيد وتنقص حسب الاستخدام.

وتختلف النقود الالكترونية عن العملة المشفرة (البتكوين) بأن النقود

(١) النقود الإلكترونية، ص ٨٢، ٨٣.

(٢) النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، ص ٣٢٦.

الإلكترونية لها غطاء نقدي حقيقي، أما البتكوين فلا غطاء له، بل اعتبر مصدروه أنه عملة قائمة بذاتها، كالذهب والفضة والنقود الورقية.

ثانيا: النقود الإلكترونية غير مرتبطة بحساب بنكي:

مما يعني عدم ارتباطها بوجود حساب للعميل لدى بنك معين، بخلاف وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى التي تعد قيمة مالية ولكنها ترتبط بوجود حساب بنكي للعميل لدى الجهة المصدرة لها؛ كالبطاقات الائتمانية Credit Cards حيث يتم استخدام هذه البطاقات خصماً على حسابات بنكية نظير فائدة يقوم بدفعها حامل أو مالك هذه البطاقة إلى المؤسسة المصرفية التي منحته هذا الائتمان. (١)

فهذه البطاقات وإن كانت تحتوي على قيمة نقدية إلا أنها مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات لدى البنوك المصدرة لها أي أن لها غطاء من النقود الورقية.

أما العملة المشفرة البتكوين فلا ترتبط بأي حساب بنكي، ولا تخضع عمليات البيع والشراء فيه لأية رقابة، بل يكون التعامل من خلال حافظة البتكوين. (٢)

الفرع الثاني: العملات الرقمية

العملات الرقمية هي الأموال المستخدمة على شبكة الإنترنت، وهي أموال رقمية موجودة على شكل أرقام. ليس لديها ما يعادلها مادياً في

---

(١) الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، ص ١٣٦.

(٢) **حافظة البتكوين:** بمثابة الحساب البنكي الشّخصي إذ تتوافر فيه خصائص السرية والأمن، وهدفه الرئيسي وهو حفظ الرصيد الشّخصي من عملة البتكوين، ويعتمد على تقديم رمز بتكوين؛ الذي هو عبارة عن مجموعة مشفّرة مكونة من حروف وأرقام وذلك لتستقبل عليها عملة البتكوين عند شرائها. ينظر الموسوعة الحرة على الرابط https: //ar. wikipedia. org/wiki/cite_note- بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٥م.

العالم الحقيقي، ولها كل خصائص المال التقليدي فيمكن نقلها أو مبادلتها بعملات أخرى، كما يمكن استخدامها لدفع ثمن السلع والخدمات، مثل تعبئة حسابات الهاتف والإنترنت، الشراء عبر الانترنت، دفع ثمن الفواتير... فالعملات الرقمية ليست لها حدود جغرافية أو سياسية. فقد يتم إرسال المعاملات من أي مكان وإلى أي نقطة في العالم. ويمكن اعتبار الحسابات الرقمية والمحافظ على أنها ودائع مصرفية.

أوجه الاختلاف بين العملات الرقمية والعملة المشفرة؟

على الرغم من أن العملة المشفرة هي نوع من العملات الرقمية، إلا أن هناك بعض الاختلافات الأساسية، بين الإثنين يظهر فيما يلي:

. من حيث البنية:

العملات الرقمية مركزية، فهناك مجموعة من الناس وأجهزة الكمبيوتر التي تنظم حالة المعاملات في الشبكة.

أما العملة المشفرة فهي لامركزية، تأسست على أنظمة (حواسيب) موزعة هي من تدير المعاملات.

. من حيث الكشف عن هويته:

تتطلب العملات الرقمية تحديد هوية المستخدم. فيحتاج إلى تحميل صورته الشخصية، بعض الوثائق الصادرة عن السلطات العامة، اثباتات العنوان.. والعديد من الوثائق والإجراءات الأخرى التي تثبت هوية الشخص. أما الشراء والاستثمار أو أي عمليات أخرى بالعملة المشفرة؛ ف لا تحتاج أو تتطلب أي من ذلك الذي تحتاجه العملات الرقمية.

من حيث الشفافية:

العملات الرقمية شفافة. حيث يمكن لأي شخص أن يرى معاملات أي مستخدم، حيث يتم وضع جميع مصادر الإيرادات في سلسلة عامة.

العملــة المشــفرة ليســت شــفافة. فـلا يمكـن تتبـع المعـاملات الماليـة للمحافظ ولا يمكن أن نرى التحويلات المالية، فتلك المعلومات تبقى سرية يطلـع عليهـا فقـط المقدمون لخدمـة العمـلات الرقميـة معالجـة المعـاملات والتحويلات: للعملات الرقمية سلطة مركزية تعالج كل قضايا المعاملات والتحـويلات. ويمكنهـا إلغـاء المعـاملات أو تجميـدها بنـاء علـى طلـب المشارك أو السلطات أو الاشتباه في حدوث غش أو غسل للأموال. أما المعاملات والتحويلات بالعملة المشفرة يتم تنظيمها عبر نظام موزع من الحواسيب تم تسميتها بنظام الند للند (peer to peer)

الفرع الثالث: العملة المشفرة (Cryptocurrencies)

العملة المشفرة: هي مجموعة متنوعة من العملات الرقمية ولكن مشفرة لها نظامها الخاص.

العملـة المشـفرة أصـل يسـتخدم كوسـيلة للتبـادل. ويعتبـر موثوقـاً؛ لأنـه يستند إلى نظام مشفر معقد تأسس على علم التشفير. وهدف التشفير هو جعل الاتصالات أمنة ومحمية. أنه يخلق ويحلل خوارزميات وبروتوكولات تسـمح بتشـفير البيانـات بحيـث لا يـتم تغييـر أي معلومـة كيـف مـا كانـت نوعها، أو تسمح بأن يطلع عليها الأطراف الثالثة.

ويعتبـر التشـفير مـزيج مـن عـدد كبيـر مـن العلـوم المختلفـة، فعلـم الرياضيات باعتباره العلم الأساسي في التشفير. فالرياضيات هي المسؤولة عن موثوقية الخوارزميات والبروتوكولات المشفرة.

الفرق بين العملة المشفرة البتكوين والعملات الورقية.

ثمة فوارق أساسية بين العملة المشفرة (البتكوين) والنقود التقليدية التي نتداولها في حياتنا اليومية، ومن أبرز هذ الفوارق أن البتكوين عملة

إلكترونية بشكل كامل يتم تداولها عبر شبكة الانترنت وليست عملة ملموسة، بل هي عبارة عن خوارزمية رياضية.

وتختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها كأي عملة أخرى في الشراء على الانترنت، أو حتى تحويلها إلى عملات تقليدية[١] كذلك لا تتمتع العملة المشفرة (البتكوين) بنفس وظائف النّقود التقليدية، بحيث لا يمكن تكييفها على أنّها نقود بالمعنى المتعارف عليه والسند في ذلك:

– العملة المشفرة (البتكوين) لا تخضع لنظام قانوني، بحيث لا تمثّل وحدة حسابية موحدة من حيث كيفية الإصدار أو التسمية ولا تحمل فئات موحدة أو شكل ثابت.

– النقود الورقية تفرض بقانون ولا تلغى إلاّ بقانون، بينما لا تتمتع العملة المشفرة بقوة إبراء مطلقة، إذ بإمكان الدائن رفض السداد بها والمطالبة بالسداد عن طريق النقود الحقيقية. [٢]

(١) البتكوين عملة شرعية أم احتيالية: أحمد حسن عمر، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٦٦٧، يناير ٢٠١٨ م، ص ٢٢.

(٢) تعاملات العملة الافتراضية، ص ٤٧١.

المبحث الثالث

العملة المشفرة البتكوين (Bitcoin)

في هذا المبحث نستعرض المفاهيم النّقدية والتّقنية المرتبطة بعملة البتكوين، وكذا الجوانب المتعلّقة بتأسيسها وخصائصها المميزة لها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

المفهوم النقدي للعملة المشفرة (البتكوين).

أتاحت التقنية المعاصرة الابتعاد عن نظم الصرف التقليدية بمختلف أشكالها الورقية، وحتى تلك المتعلقة بأنظمة الدفع الإلكتروني القائمة على أسس العملة الورقية. (١)

واستخدمت العملات الرقمية على شاكلة الأموال المستعملة في الألعاب عبر الإنترنت، وبعض التطبيقات والبرمجيات، وكذا برامج الخطوط الجوية على شكل بطاقة الوفاء. فهي قد صممت لتكون مخزن للقيمة ووحدة حساب ووسيط للصرف داخل مجتمع له نفس الميول والاهتمام، ولا يشترط أن يكون ضمن وحدة جغرافية واحدة.

وتعتبر مقارنة هذه العملة الرقمية بالعملة الورقية وجعلها قسيماً لها أمر لا يصح، فالعملة الرقمية بهذا الشكل السابق ليس لها قيمة خارج مجالها، ولا يمكن مبادلتها أو تقييمها إلا ضمن النطاق الذي خصصت فيه.

(١) النظام القانوني للنقود الالكترونية: نهى خالد عيسى الموسوي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية . العراق . مجلد ٦٦ العدد ٦ سنة ٢٠١٤ م، ص ٢٦٥.

ـ أما **البتكوين (Bitcoin)** فهو عملة تشفيريه مختلفة عن العملات السابقة، حيث إن نظام تخطيطه قائم على استخدامه كعملة في الاقتصاد الحقيقي، ليكون قابلاً للصرف مقابل العملات الرسمية الصادرة عن الدول.

ويشترك البتكوين مع العملة الذهبية في اعتبار كمياته المحدودة، بما يجعل سعر صرفه متقلباً باستمرار، ويختلف عن الذهب في أنه لا يحوز قيمة ذاتية، وإنّما يرتكز على درجة قبول الأشخاص والمؤسسات التعامل به. (١)

(١) تعاملات العملة الافتراضية، محمد ديب، ص ٤٥٨.

المطلب الثاني

المفهوم التقني للبتكوين (Bitcoin). [1]

يعتبر البتكوين (Bitcoin) أشهر العملة المشفرة حالياً هي وهي مكونة من مقطعين الأول البت، والثاني هو كوين، والأصل في كلمة **(البت)** أنها معربة من أصل لاتيني (Bit) وتعني القطعة الصغيرة أو الشيء الدقيق، وعرفتها المعاجم بأنها قطعة النقد الصغيرة او ثمن دولار. [2]

أما الجزء الثاني من كلمة البتكوين وهو **(كوين)** وهي معربة من اللاتينية (Coin) ومعناها نقد معدني أو بمعنى ضرب وسك العملة. [3]

المعنى الاصطلاحي للبتكوين:

شاع وانتشر استخدام النقود الرقمية، في كثير من الدول لانخفاض تكلفتها، وسهولة استعمالها، وسرعتها حيث يتم الدفع فوراً دون الحاجة إلى أية وسائط أخرى، وتعد العملة المشفرة شكلاً من أشكال النقود الرقمية، ولما كان الحكم على الشيء فرع عن تصوره، اقتضى هذا بيان مفهوم العملة المشفرة (البتكوين)، وقد عرفت بعدة تعريفات:

---

(١) النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها، ص ٢٣، وينظر البتكوين عملة شرعية أم احتيالية، ص ٢٠. وينظر ماذا تعرف عن البتكوين؟: محمد عيسى الحاجن مجلة الدراسات المالية والمصرفية . الأردن، المجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٨ م، ص ٢٢. ينظر عملة بتكوين الإلكترونية: محي الدين حامد، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي . السودان . العدد ٧٦ ديسمبر ٢٠١٤ م، ص ٦٢. وينظر البتكوين ودورها في تمويل الحركات الإرهابية: حسن محمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أغسطس ٢٠١٧ م، ص ٢

(٢) المورد القريب: منير البعلبكي، طبعة دار العلم للملاين، الطبعة الثامنة ٢٠٠٦ م، ص ٥٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٥١.

. عرفت بأنها: تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونياً. (١)

ـ ويمكن تعريفها بأنها: عملة رقمية مشفرة ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي على أرض الواقع، منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي، أو أي إدارة رسمية دولية، يتم استخدامها عن طريق الإنترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولا اختيارياً لدى المتعاملين فيها.

وكل بتكوين مقسم لمائة مليون **ساتوشي**، وعند شراء سلعة ببتكوين واحد فسيتحول البتكوين بضغطة زر إلى المحفظة الإلكترونية للبائع، وعندما يريد أي شخص تحويل قيمة معينة من البتكوين إلى شخص آخر فإنه يستخدم ما يسمى بالتوقيع الرقمي، ويحتوي هذا التوقيع على ثلاثة أمور: **الأول:** رسالة التحويل، **والثاني:** الرقم الخاص بالبتكوين، **والثالث:** العنوان المعلن للشخص الذي سيستلم البتكوين، وعندما يتم تحويل بتكوين إلى محفظة أخرى فإن التحويل يذهب إلى شبكة البتكوين ويدخل في عملية التأكد ويتم حفظه في سلسلة البلوكات (Block Chain).

(١) النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها، ص ٢٠.

المطلب الثالث

الأسباب الداعية لفكرة العملة المشفرة (البتكوين)

. ما أسباب ظهور البتكوين؟

الإجابة على هذا التساؤل تكمن في توقيت ظهور البتكوين، فقد تزامن ظهور البتكوين مع الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ م أو أزمة الرهن العقاري[١] كما أطلق عليها.

فقد رأى **ساتوشي** إنشاء عملة مشفرة غير مركزية، لا تخضع لأي حكومة أو بنك مركزي، وذلك حفاظاً على قيمتها من التدخلات التشريعية أو الحكومية.

. من أسباب ظهور البتكوين ما تفعله البنوك المركزية من عدم تغطية

(١) **أزمة الرهن العقاري:** جاءت أزمة الرهن العقاري كفقاعة كبيرة لتكشف مواطن ضعف هذا النظام الاقتصادي وهشاشته، حيث شهد سوق العقارات في أمريكا رواجا ترتب عليه ارتفاع في أسعار العقارات مما دفع بالعديد الاستثمار في هذا السوق وذلك بالاقتراض من البنوك دون ضمانات كافية (تسمى هذه بالقروض الرديئة لأنها دون ضمانات كافية وذات معدلات فائدة عالية غير ثابتة لتغطي على المخاطر). ونتيجة للعرض الكبير والطلب المتواضع على العقارات دفع بأسعارها نحو الانخفاض مما دفع بالبنوك إلى رفع الفوائد لمواجهة المخاطر المحتملة مما أسهم في إفلاس البعض وإعلانهم بعدم قدرتهم على دفع الأقساط. وأسهم استيلاء البنوك على كثير من العقارات وبيعها بالمزاد العلني إلى خفض العقارات وإفلاس مئات الآلاف إضافة إلى عدم تحصيل البنوك لكامل أموالها حتى بعد عمليات الاستيلاء والبيع. وبدأت المشكلة التي دفعت بعض البنوك إلى إعلان إفلاسها، وأقبل المودعون على سحب ودائعهم بشكل كبير مما دفع بالبنوك إلى الاقتراض من بعضها ومن البنك المركزي، وانعكس هذا سلباً على أسهمها في الأسواق المالية وأضعف من رأس مالها إلى أن أعلن البعض الإفلاس والتصفية. فحلقات الأزمة بدأت في أزمة الرهن العقاري ومن ثم أزمة البورصات ومن ثم أزمة السيولة، ومن ثم الأزمة الاقتصادية. وان كانت أزمة الرهن العقاري هي الشرارة التي فجرت الأزمة. ينظر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة ٢٠٠٨م وموقف الاقتصاد الإسلامي منها: عمر ياسين محمود خضيرات، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية اربد الجامعية، الأردن، ص ١٥.

العملات الورقية التي تصدرها بأي معدن له قيمة ذاتية، وتوسع البنوك التجارية في التصرف في ودائع العملاء بدون إذنهم بالتمويل والإقراض بفائدة لعملاء آخرين وللدولة بعد الاحتفاظ بجزء بسيط منها في حدود ١٠% كاحتياطي نقدي لمواجهة طلبات سحب أصحاب الودائع الفعلية، مع فتح حسابات جارية للمتمولين والمقترضين، والتعامل مع هذه الحسابات على أنها ودائع جديدة، مع أنها ليست ناشئة عن إيداع نقدي حقيقي، ويؤدي هذا إلى مضاعفة حجم النقود التي يتعامل بها البنك أضعاف ما يتوافر لديه من إيداعات حقيقية، وهو ما يعرف بتوليد النقود أو خلق الودائع، وكان ذلك هو السبب الذي أتاح فرصة للهواة والمغامرين والمقامرين والحالمين بالثراء السريع من دون بذل جهد أو عمل إلى ابتكار وإصدار أنواع جديدة من النقود المشفرة بعيداً عن رقابة البنوك المركزية للدول. [١]

(١) عملة البتكوين Bitcoin: أحمد محمد عصام الدين، مجلة المصرفي . السودان، العدد ٧٣، سبتمبر ٢٠١٤ م، ص ٥٠.

المطلب الرابع

بداية نشأة العملة المشفرة (البتكوين)

تمت الإشارة إلى الـ Bitcoin أول مرة في ورقة بحثية سنة ٢٠٠٨ م من شخص استعمل اسماً مستعاراً يدعى «ساتوشي ناكاموتو» والبعض يتحدث عن أن الذي ابتكرها مجموعة من الطلبة الأيرلنديين يتخفون وراء هذا الاسم المستعار، وقد وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني جديد يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند(**Peer– to– peer**)وتعني أن التعامل يكون مباشرة بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط.

وقال إن الهدف من عملة البتكوين التي طرحت للتداول لأول مرة سنة ٢٠٠٩ م هو تغيير الاقتصاد العالمي بنفس الطريقة التي غيرت بها الويب أساليب النشر. وهذه العملة ترتكز على التشفير بين طرفين، وتبنى على نظام مجهولية المعاملات الإلكترونية، وذلك بهدف الابتعاد عن مركزية البنوك الكبرى، فهي لا تُراقب من قبل البنوك بأنواعها المختلفة والهيئات ولا تخضع لقوانين البنوك. وقد صمم البتكوين ليكون عملة رقمية بحتة، فلا يمكن للشخص الذهاب إلى جهاز الصراف الآلي لسحب أو إيداع البتكوين، وإنما هو مخزن في محافظ على الإنترنت، ويتم الوصول إليها عن طريق أجهزة الحاسب الآلي. [1]

(١) العملات الافتراضية: أكرم عبد الرازق المشهداني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، إصدار المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية . الأردن . مجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٨ م، ص ١٨. وينظر عملة البتكوين، ص ٥٠، وينظر النقود الافتراضية للباحوث، ص ٢٤.

المطلب الخامس

أنواع العملة المشفرة

تعددت وتنوعت العملة المشفرة، ومعظمها مبنية على مبدأ عملة البتكوين ومستنسخة منها، والفروق بينها غالباً يسيرة، بعضها متعلق بالوقت الذي تستغرقه عملية التداول، وبعضها متعلق بطريقة التعدين والتوزيع، وبعضها متعلق بخوارزميات الهاش (وهي تلك الخوارزميات المسؤولة عن عملية التشفير)، ويوجد عدد محدود من هذه العملات يمكن وصفها بالرئيسة بناء على عدد المتعاملين بها، واتساع نطاق المواقع التي تقبلها، وعدد الأماكن التي يمكن من خلالها استبدال العملة المشفرة بالعملات الورقية، وبلغت العملات الرقمية البديلة ١٦٥٧ عملة تشفيرية مختلفة منها ٥ عملاتً على الأقل يمكن وصفها بالرئيسية بناء على عدد المستخدمين لها واتساع بنية الشبكة التي تقبل التعامل بها، وعدد الأماكن التي يمكن من خلالها استبدال العملة الافتراضية التشفيرية بالعملات الورقية الأخرى.

وجميع العملات التشفيرية الموجودة حالياً تستنسخ المصدر المفتوح لعملة البتكوين مع إدخال بًعض التعديلات عليه ومن ثم إطلاق عملة جديدة، ومن أمثلة هذه العملات:

أ-: **niocavoN** وهي تختلف عن باقي العملات التشفيرية في أنها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، وهو ما يمنع الاعتداء من قبل مجموعات التعدين.

ب-: **Namecoin** تتميز بالندرة العالية حيث أن مجموع المصدر منها هو مليون وحدة فقط.

ج-: **Peercoin** تمتاز البيركوين بزيادة في كفاءة التعدين، وتحسين الأمن والضمانات لتجنب سوء معاملة المعدنين، وقيمتها السوقية تعتبر الرابعة بين العملات الافتراضية.

د-: **Feathercoin** وتتميز بقدرتها على ضبط صعوبة التعدين في كثير من الأحيان، كما أنه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها. [1]

ومن أبرز وأشهر العملة المشفرة ما يأتي:

- **البتكوين Bitcoi** : وهو العملة الافتراضية الأكثر شهرة على مستوى العالم، والأكثر تداولاً حتى الآن. وقد تم تطوير العملة من قبل (ساتوشي ناكاموتو في عام ٢٠٠٩، وتبلغ قيمتها السوقية نحو ٩٣ مليار دولار أمريكي اعتبارا لأواخر ٢٠١٧.

ـ **البتكوين كاش Bitcoin Cash**: العملة المنقسمة عن البتكوين الأصلي في غشت ٢٠١٧، وهي عملة ساهمت في تسريع المعاملات والتحويلات في فك شفرة البلوك لكلى (البتكوين وبتكوين كاش) سعرها وصل حتى ٨٠٠ دولار في الأشهر الماضية، اما قيمتها السوقية حتى الان وصلت الى أكثر من ٥ مليار دولار.

- **لايتكوين (Litecoin)** أُنشأت في أكتوبر عام ٢٠١١ م، وهي من أوائل العملة المشفرة البديلة، وتتميز عن البتكوين بأن عملية التعدين فيها أسهل وأرخص، وهي تعتمد خوارزميات تشفير مختلفة تماما عن

(١) عملة البتكوين ص ٥٢.

المستخدمة في البتكوين، كما تتصف بأنها أسرع في التبادل من البتكوين، مما زاد من قبولها، وقد قيل عنها: إذا كان البتكوين هو العملة المشفرة الذهبية، فإن اللايتكوين هو العملة الفضية. (١)

– **نيمكوين** ((**Namecoin** أُنشأت في أبريل ٢٠١١ م، تعتمد على تقنية البتكوين مفتوحة المصدر، تتميز بالندرة العالية، واللامركزية، والأمن، والخصوصية.

– **بيركوين** (**Peercoin**) أُنشأت في أغسطس ٢٠١٢ م، وهي تستند كأغلب العملات الافتراضية إلى بروتوكول الإنترنت (الند للند)، ولكنها تمتاز بزيادة في كفاءة التعدين، وتحسين الأمان والضمانات؛ لتجنب سوء المعاملة من المعدنين، وتحتل المرتبة الرابعة بين العملات الافتراضية في القيمة السوقية.

– **نوفاكوين** (**Novacoin**) **أُنشأت** في فبراير عام ٢٠١٣ م، وتستند إلى رمز المصدر المفتوح، وعلى بروتوكول الإنترنت (الند للند) ولكنها تختلف عن معظم العملات الرقمية البديلة للبتكوين في كونها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، مما يمنع الاعتداء من قبل مجموعات التعدين والتنقيب.

– **فيذركوين** (**Feathercoin**) وهي عملة افتراضية مفتوحة المصدر، وتتشابه مع البتكوين واللايتكون، وتتميز بضبط صعوبة التعدين

(١). https: //www. cryptoarabe. com/٢٠١٧/١٠/٢٤/what-is-cryptocurrency- /simplified-easy-explanation/

في كثير من الأحيان، كما تتميز أيضا بأنه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها، بما في ذلك الحماية من سوء المعاملة الناتج عن التعدين الجماعي.

- **إي دينـاركوين (E-Dinarcoin)** دخلت سوق الصرف للعملات الافتراضية عام ٢٠١٦ م، وهي تعمل على التقنية الحديثة مفتوحة المصدر، كما تتسم بالتحديث المستمر لنظامها التعديني لزيادة الأمان للمتعاملين فيها.

- **زيكـاش (Zcash)** تم تدشين البروتوكول في أكتوبر ٢٠١٦ م، ويستند إلى مصدر برنامج اختبار عملة بتكوين الأساسية، وتتميز بخاصية حماية إخفاء هوية المرسل والمتلقي، وقيمة جميع المعاملات على بلوكات خاصة لا يمكن الاطلاع عليها إلا لمن لديهم المفتاح الصحيح، فيمكن الاطلاع على المحتويات.

ويمكن القول إن ظهور تلك العملات الرقمية المشفرة البديلة يزيد من عدد مطوري البرامج، والذي يزيد بدوره من تحسين وتطوير كافة الخدمات والعمليات الخاصة بتداول هذه العملات، ولكن الواقع يثبت أن سرعة تطوير البرامج والخدمات الخاصة بالبتكوين أعلى بكثير من نظائرها في العملات الرقمية البديلة الأخرى، ويرى البعض أن وجود العملات المشفرة الأخرى بجانب البتكوين قد يولد جواً من المنافسة الصحية داخل مجتمع مستخدمي العملات الرقمية المشفرة. [1]

(١) عملة البتكوين، ص ٥٢، النقود الافتراضية للباحوث، ص ٢٨ وما بعدها.

المطلب السادس

خصائص ومخاطر العملة المشفرة البتكوين[١]

أولاً: الخصائص والمميزات:

إن ما يشكّل الابتكار في عملة البتكوين يتجلى في خصائصها المتميزة عن العملة التّقليدية، من حيث النّظام المتميز لآلية عملها القائم على نظام رياضي خوارزمي يضمن أمنها ويعزز من ثقة المستخدمين والمتعاملين بها كنظام نقدي بديل، ويمكن بيان خصائص هذه العملة فيما يلي:

أولاً: من حيث نظام الإصدار (التّعدين):

إن نمط إصدار النّقود الورقية يعتمد على نظام الإصدار للبنوك المركزية التي هي مؤسسات سيادية تخضع لسلطة الدولة، بينما الإصدار الافتراضي للبتكوين يتم بواسطة" المعدنين "، وعملية التّعدين ليست مقصورة على جهة مركزية أو أشخاص معينين، بل هي متاحة للجميع وفي أي مكان في العالم، ولكنّها تتطلّب وقتا وحاسبات بمواصفات عالية تسمح بتحميل" برنامج التعدين المجاني، "بهذا البرنامجِ يمكن حلّ عدد الخُوارزميات،) (بعد الانتهاء من حلّ الخُوارزميات يقوم البرنامج بإصدار عملة بتكوين وإضافتها إلى المحفظة الإلكترونية لمن قام بالتّعدين.

ثانياً: من حيث ضوابط الإصدار:

إن ما يصدق على العملة الورقية من حيث وجوب ضبط طباعتها بما لا يؤدي للتضخّم، فإن مبتكري عملِ البتكوين تجنّباً لمخاطرِ التضخّم

(١) للمزيد ينظر البتكوين عملة شرعية أم احتيالية، ص ٢١، وينظر العملات الافتراضية ص ١٩.

حددوا سقف إصدارها بـ) (٢١ مليون وحدة حول العالم)، وبعدها يمكن الحصول على البتكوين عن طريق الشراء فقط ولا يتم توليده من خلال التّعدين، ولتجنّب نُدرة البتكوين إذا تحول إلى عملة عالمية في المستقبل، فهي قابلة للتّقسيم إلى جزيئات أصغر تُسمى" الساتوشي " فكلّ بتكوين يحتوي على (١٠٠ مليون ساتوشي) وهو ما يسمح للقيمة الإجمالية لها أن تصل إلى أي رقم بما يلبي احتياجات العالم من النّقود.

ثالثاً: من حيث السلامة المعلوماتية والقوة الإبرائية:

تتمتع عملة بتكوين بقدر عالٍ من السرية، ويكفي لتداوله الحصول على عنوان البتكوين لشخص معين لكن بحكم أنّه يتم تسجيل كل عملية تحويل في سجل البتكوين؛ فإنّه بالرغم من عدم معرفتك لهوية مالك أي عنوان إلاّ أنّه بمقدورك أن تعرف كم عدد البتكوين التي في حوزته وما هي العناوين التي أرسلت بتكوين إليه، لذلك يتم استخدام عناوين عديدة مختلفة للحفاظ على قدر من سرية الحسابات، إذْ يكفي تتبع عمليات التّحويل إلى غاية وصولها إلى عنوان معروف هوية صاحبه، وحينها يكفي القيام بعمليات تحقيق عكسية إلى غاية الوصول إلى صاحب الحساب المشبوه، حيث إن البيانات المتعلّقة بجميع عمليات التّحويل ضخم، إلاّ أن قوة الحواسيب في تزايد مستمر وإمكانية تتبع هذه العمليات صار ممكناً.

بل ويمكن الجزم بأن تتبع عمليات سرقة البتكوين أسهل بكثير من تتبع سرقة الأموال على هيئتها الورقية حالياً، فلا يملك مالكو عملات بتكوين خيارات كثيرة لإنفاق أموالهم، وهو ما يدفع بعضهم إلى استبدالها مقابل العملات التقليدية. يتم ذلك عادة عبر منصات خاصة بذلك، حيث يتم استبدال عملة البتكوين مع مستخدمين آخرين لها، على أن رقابة

الحكومات لمعرفة هويات أصحاب بعض الحسابات، يخضع لضرورة قيامها بتقنين عمليات التّحويل بدل منعها، على اعتبار أن عملة البتكوين عملة لا مركزية، فهي لا تمتلك رقماً متسلسلاً ولا أي وسيلة أخرى كانت من أي نوع تتيح تتبع ما أنفق للوصول إلى البائع أو المشتري.

رابعاً نظامها النقدي:

بالنّسبة لنظامها النّقدي فإن التّعاملات المالية الخاصة بهذه العملة تعتمد على شبكة النّد للنّد، والتّوقيع الإلكتروني والتّشفير بين شخصين مباشرة دون وجود هيئة وسيطة تنظّم هذه التعاملات، حيث ترسل النّقود من حساب مستخدم إلى آخر بشكل فوري ودون وجود أية رسوم تحويل ودون المرور عبر أي مصارف أو أي جهات وسيطة من أي نوع، أيضا هذه الخدمة متوفرة على مستوى العالم ولا تحتاج لمتطلبات معقدة لاستخدامها. (١)

خامساً: من حيث السرية:

يتيح التعامل عبر العملة الافتراضية بتكوين إخفاء هوية المستخدمين، حيث لا يتطلب إجراء العملية التحقق من شخصيتك لإتمامها، ولا يتطلب تنفيذ عمليات الشراء والبيع الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات شخصية.

سادساً: من حيث سهولة الاستخدام:

أياً كان النظام الذي يتم استخدامه، فهو سهل الاستخدام بالنسبة للأفراد الذين لا يمتلكون خبرات تقنية، وهنا نجد أن أجهزة الكمبيوتر ساعدت

(١) تعاملات العملة الافتراضية: محمد ديب، المجلة المصرية للدراسات القانونية، العدد ١٠ يناير ٢٠١٨ م، ص ٤٦٠ وما بعدها. وينظر النقود الافتراضية، ص ٣١، وينظر البتكوين ودورها في تمويل الحركات الإرهابية، ص ٣، ٤

على إنشاء المعاملات بسرعة وسهولة، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية المتصلة بشبكة الإنترنت. [1]

سابعاً: العالمية.

العملة المشفرة البتكوين لا ترتبط بموقع جغرافي معين، فيمكن التعامل معها وكأنها عملتك المحلية فلا ضابط لها، ومن ثم تلغى سيطرة البنوك المركزية على طبع الأموال التي تسببت في التضخم وارتفاع الأسعار، فهذه العملية محمية من التضخم وسبب ذلك محدودية العدد، فقد وضع مخترع هذه العملة خطة زمنية يتم فيها إنتاج ٢١ مليون بتكوين. [2]

ثانياً: المخاطر والسلبيات:

تواجه هذه العملات مشكلات (تقنية، اقتصادية، قانونية، وشرعية) نتعرض إليها هنا واحدة تلو الأخرى.

أولاً المشكلات التقنية:

من المشكلات التقنية المتعلقة بالتكوين ما يلي:

. جهالة هوية المصدر:

بالرغم من أنه قد يكون من الطبيعي وجود عملة إلكترونية تفيد التعاملات الاقتصادية في الوقت الراهن، خاصة مع تزايد التعاملات الإلكترونية بصورة كبيرة، إلا أن التعامل بعملة مشفرة يصدرها أشخاص مجهولي الهوية، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية في ظل عدم وجود أي سلطة مالية تراقبها يفتح الباب على مصراعيه أمام استخدامها

(١) البتكوين ودورها في تمويل الحركات الإرهابية، ص ٤، وينظر العملات الافتراضية، أكرم المشهداني، ص ١٩، وينظر عملة البتكوين، ص ٥١.

(٢) ماذا تعرف عن البتكوين؟، ص ٢٣.

في عمليات غسيل الأموال أو سداد قيمة تجارة المخدرات، أو تحويل أموال ناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة، وهي بذلك تساهم في زيادة الأنشطة الإجرامية في العالم، كما أنها قد تؤدي إلى مزيد من عمليات النصب والاحتيال المالي.

هذا بالإضافة إلى مخاطرها الاقتصادية المتمثلة في تهديد الاستقرار النقدي في الدول التي ينتشر استخدامها فيها، وذلك نتيجة لأن التحكم في كميات عرض النقود لم يعد تحت سيطرة السلطات النقدية لهذه الدول.

الأهم من هذا كله هو أن البتكوين عملة احتكارية تتركز في أيدي مجموعة قليلة ممن يملكون أجهزة كمبيوتر ذكية ويجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظراً لتعقد العمليات الحسابية اللازم إجرائها ليصبح المستخدم ممعّدنا ويحصل على الـ Bitcoin وهذا الاحتكار يشكل تهديًدا لمستقبل الاقتصاد العالمي نظراً لقدرة المحتكرين على التَّحكم فيه وفق أهوائهم(١)

كما أنه لا أحد يعرف هوية ساتوشي ناكاموتو، لا أحد يعرف إذا كان رجل أم امرأة أم مجموعة من الأشخاص، كما لا يُعرف كم تمتلك هذه الشخصية من العملات، فإذا كانت دولة ما تتخفى خلف هذه الشخصية، وتمتلك النصيب الأكبر منها، فسيتسبب ذلك في تغير مراكز القوى على الخريطة. (٢)

(١) عملة البتكوين، مرجع سابق، ص ٥٢، ٥٣.

(٢) ماذا تعرف عن البتكوين، مرجع سابق، ص ٢٣.

سرية العملة وتشفيرها:

قد تكون الميزة في بعض الأحيان سلبية، فإن كانت السرية والتشفير ميزة، إلا أنها سلبية من حيث سهولة إجراء العمليات المشبوهة على الإنترنت.[١]

. الشكوك حول عملية التعدين: [٢]

لا أحد يعرف ما هي المعادلات التي يقوم الجهاز بحلها، مما جعل البعض يشك في وجود منظمة تعمل في الخفاء لحل معادلات قد تحتاج إلى مئات السنين في وقت قصير عن طريقة تجزئة المعادلات على السيرفرات، لكنها تبقى مجرد شكوك. [٣]

. إمكانية الاختراق:

تعاني المواقع الإلكترونية لتداول بتكوين من مخاطر الاختراق، ولعل أحد أشهر عمليات الاختراق في تاريخ بتكوين كانت من نصيب منصة MtGox عام ٢٠١١ م وفي موجة استمرت إلى عدة سنوات، حيث خسرت المنصة ما يقارب ٧٤٠,٠٠٠ وحدة من بتكوين، أي ما يعادل ٦% من مجموع وحدات بتكوين المتاحة للتداول آنذاك، بقيمة سوقية تعادل مئات الملايين من الدولارات، ويرجح أن السبب وراءها يرجع إلى اختراق جهاز الكمبيوتر الخاص بمدقق مواقع التداول، وهو

---

(١) ماذا تعرف عن البتكوين، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) **تعدين العملة:** يقصد بتعدين البتكوين هو استخراجه وتنقيبه ولتبسيط المفهوم فالعملية تشبه استخراج الذهب، فالذهب لاستخراجه من باطن الأرض يتطلب معدات معينة مخصصة لذلك الغرض وجهد كبير، الأمر مشابه لتعدين البتكوين فهو يتطلب معدات وبرامج مخصصة تقوم بفك الشفرات والعمليات الحسابية المعقدة، هذه البرامج مجانية على الانترنت. https: //ar. wikipedia. org/wiki/ الموسوعة الحرة تحت عنوان تعدين العملة.

(٣) المرجع السابق ص ٢٣، وينظر العملات الافتراضية، مرجع سابق، ص ٣٤

الأمر الذي وضع فريق عمل المواقع تحت سيل من الدعاوى القانونية.

لذلك بسبب طبيعتها الالكترونية، تبقى دائماً بتكوين ومنصّات تداولها تحت هذا النوع من التهديدات بشكل مستمر، مما يفسّر استثمار أشهر منصات التداول عالمياً مبالغ ضخمة للحفاظ على أمن شبكاتها وخوادمها. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ عدد كبير من متداولي بتكوين بعملاتهم الكترونياً عن طريق المحافظ الالكترونية، والتي يتم حفظها على خوادم منصات التداول، فعند عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الكافية، كاستخدام نظمَ المصادقة المبنية على عامِلين، Two-Factor Authentication تبقى هذه المحافظ عرضة للاختراق والسرقة، وفي النظم الحالية، لا يمكن استرداد أية عملات رقمية يتم سرقتها، لأسباب تقنية تتعلق بنظام عمل بلوك تشين. (١)

. استهلاك الكهرباء:

فعملية البحث عن البتكوين تستهلك كميات هائلة من الكهرباء مقابل عدد محدود من العمليات، فقد بلغ معدل الكهرباء المستهلك لتشغيل شبكة واحدة هي البتكوين ٣٢ تيرا واط وهي الكمية التي تستهلكها دولة بحجم الدنمارك لإنجاز قرابة ٤٠٠ ألف عملية في اليوم فقط(٢)

(١) بتكوين والعملات الرقمية، النشأة والاستخدامات والآثار: عبد الرحمن عبد العزيز الفرهود، مجلة الدراسات المالية والمصرفية الأردن، مجلد ٢٦، العدد الأول ٢٠١٨ م، ص ١٥.

(٢) التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

ثانياً: المشكلات الاقتصادية:

تتمثل المشكلات الاقتصادية فيما يلي:

ثبات المعروض النقدي المستقبلي منها، حيث لا يتم تحديده بناء على أسس اقتصادية متينة في مرحلة زمنية ما، وإنما يختار كل مطور معروض نقدي محدد بناء على تقدير شخصي. (١)

كذلك تتمثل المخاطر الاقتصادية في تهديد الاستقرار النقدي في الدول التي ينتشر استخدامها فيها؛ لأن التحكم في كميات عرض النقود لم يعد تحت سيطرة السلطات النقدية لهذه الدول.

الأهم من هذا كله هو أن البتكوين عملة احتكارية تتركز في أيدي مجموعة قليلة ممن يملكون أجهزة كمبيوتر ذكية، ويجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظراً لصعوبة العمليات الحسابية اللازم إجرائها ليصبح المستخدم معّدناً ويحصل على الـ Bitcoin وهذا الاحتكار يشكل تهديًدا لمستقبل الاقتصاد العالمي نظراً لقدرة المحتكرين على التَّحكم فيه وفق أهوائهم(٢)

ـ عدم الاستقرار الناشئ عن اختلاف نظرات الناس والحكومات تجاهها، واختلاف الطلب عليها باختلاف التوقعات وأخبار السوق، والذي سيؤدي إلى هبوط أسعارها بشكل كبير. (٣)

ثالثاً: المشكلات القانونية: (٤)

ـ انعدام الإطار القانوني: أبرز المخاطر المرتبطة بالعملة المشفرة

(١) التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٢) عملة البتكوين، مرجع سابق، ص ٥٢، ٥٣.

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٤) التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

أنها لا تخضع لأية تشريعات أو تنظيمات، وفي حال تعرضت لخسائر فلا يوجد أي إطار حماية قانوني، يؤمن استرجاع الأموال التي تم بها شراء هذه النقود؛ لأنها غير مصدرة أو مكفولة من أي مصرف مركزي، وبالتالي فهي معرضة لتقلب حاد وسريع في أسعارها والتي يمكن أن تتدنى إلى الصفر.

ـ عدم وجود جهة مركزية تنظم هذا العمل، وعدم وجود جهةُ يحتكم إليها لفض النزاع في حال اختلال موازين العدل بين الجهات تحت أي ظرف.

– عدم الاعتراف بها كنقود قانونية وبالتالي لا تتمتع بخاصية الإبراء التي تهم المتعاملين داخل أي مجتمع، فمنعت بعض الحكومات التعامل بها للمخاطر المرتفعة المترتبة على التعامل بها.

– عدم وجود تشريعات منظمة لهذا العمل ومقننة له، وبخاصة في أسواق المال، مما يؤدي إلى الإضرار بأدوات السياسة النقدية للدول، ويضعف قدراتها على تحقيق مصالح المجتمع.

– عدم حلها لمشكلة الخصوصية، ومشكلة استرداد الحقوق عند ضياعها.

. ضعف وهشاشة بنيتها التحتية، والأثر السلبي الناتج عن عدم وجود إدارة تتولى إصدار النقود والإشراف عليها وحمايتها، فقد تعرضت العملة المشفرة لعدد من الهزات والتقلبات الحادة في أسعارها عند أبسط المواقف الاقتصادية، الأمر الذي سيجعل الباب مفتوحاً للنقاش هل ستحافظ العملة المشفرة البتكوين على استمرارها ونجاحها في المستقبل. [1]

(١) النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها للباحوث، ص ٥٤.

المطلب السابع

كيفية الحصول على البتكوين وضوابط إصداره.

ويندرج تحت هذا المطلب فرعان:

الفرع الأول: كيفية الحصول على البتكوين.

تعتمد فكرة البتكوين برنامجاً يتم تنصيبه في أجهزة المستخدمين، ويوفر حماية بالغة؛ لأن عمليات البيع والشراء والتبادل بهذه العملة تتم دون وسيط، وبلا عمولة ودون رقابة، وبمجرد أن يقوم المستخدم بتحميل وتفعيل برنامج أو تطبيق البتكوين يبدأ هذا البرنامج بعملية تسمى التنقيب" Mining بإنتاج عملات البتكوين، ولكن بشكل بطيء جدا، وحسب قوة معالج حاسوب المستخدم.

وبرنامج التعدين: عبارة عن تطبيق خاص يقوم المستخدم بتثبيته على أي جهاز حاسوب، ثم يقوم التطبيق بعملية إنتاج عملات «بتكوين "جديدة وبشكل بطيء، فيستطيع المستخدم من خلال هذه العملية الحصول على قطع «بتكوين» النقدية الافتراضية مقابل استخدام التطبيق للقدرة الحسابية التي يقدمها معالج جهاز الحاسوب الخاص به في توليد كميات جديدة من العملة. ونظام عمل بتكوين يسمح فقط بإنتاج ٢١ مليون وحدة بتكوين حول العالم.

أما التعدين: فهو شراء عملات رقمية والاحتفاظ بها لأطول فترة ممكنة، وهو استثمار طويل الأجل، ومعرفة العملة التي لها مستقبل يحتاج لمتابعة كل عملة وذلك بمشاهدة التداول اليومي (الفلتر) وكلما ارتفع التداول كانت العملة أهم، وكذلك زيارة موقع العملة والاطلاع على خطة

فريق عمل العملة وأهدافهم المستقبلية. (١)

فإذا كانت الدول تقصر إصدار عملتها الورقية على بنوكها المركزية، فإن الإصدار الافتراضي للبتكوين أو ما يطلق عليه «تعدين الـ» Bitcoin يتم بواسطة «المعدنين».

وعملية التعدين ليست مقصورة على جهة مركزية أو أشخاص معينين، بل هي متاحة للجميع وفي أي مكان في العالم، ولكنها تتطلب وقتاً وجهاز كمبيوتر سريع بمواصفات عالية تسمح بتحميل «برِّنامج التعدين المجاني»، بهذا البرنامج يمكن حل عدد من الألغاز التي يحصل عليها من شبكة الـ Bitcoin ويسمونها خوارزميات (٢).

فهي أشبه بعملية استخراج الذهب بالحفر في المناجم بصورة فردية أو على هيئة مجموعات، ولكن في عملية التعدين تستبدل أدوات الحفر بأجهزة كمبيوتر، وكلما زادت قدرة الجهاز على المعالجة زادت قدرته على استخراج العملات بشكل أسرع، ويستبدل منجم الذهب ببرنامج لحل معادلات معقدة تحمل في طياتها أكواد العملات، ومن يجد كود العملية تصبح هذه العملة ملكه. (٣)

(١) العملة الافتراضية، مرجع سابق ص ١٩.

(٢) **الخوارزمية** هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما – بعد الانتهاء من حل الخوارزميات يقوم البرنامج بإصدار عملة Bitcoin وإضافتها إلى المحفظة الإلكترونية لمن قام بالتعدين. عملة البتكوين، مرجع سابق ص ٥١، وينظر العملات الافتراضية، مرجع سابق ص ١٩.

(٣) الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية: عيد بن محمد بن عبد الوهاب العقيل، الجامعة الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ص ١٥، ١٦، وينظر البتكوين ودورها في تمويل الحركات الإرهابية، مرجع سابق، ص ٣، وينظر النقود الافتراضية، مرجع سابق، ص ٢٣، ٢٤.

الفرع الثاني: ضوابط إصداره.

كما أن طباعة العملات الورقية تخضع لضوابط حتى لا يحدث التضخم، فإن مبتكري عملة البتكوين Bitcoin لتجنب مخاطر التضخم حددوا سقف إصدارها بحوالي ٢١ مليون وحدة حول العالم، تم إنتاج ١٤ مليون وحدة منها حتى الآن، ومن المنتظر الوصول إلى كامل الإصدار خلال الفترة من ٢٠٢٥ . ٢٠٣٠ م حيث يتم في هذه الأيام إنتاج ٢٥ Bitcoin حول العالم كل ١٠ دقائق، ويتم تقليص هذه الكمية إلى النصف كل ٤ سنوات إلى أن يتم إنتاج آخر Bitcoin.

وبعدها يمكن الحصول على البتكوين عن طريق الشراء فقط، ولا يتم توليده من خلال التعدين، وليضمنوا ذلك وضعوا كوداً بحيث تزداد صعوبة إنتاجها عن طريق التعدين، وذلك بتعقيد الخوارزميات المطلوب حلها كلما كثر عدد المعدنين مع مرور الزمن حتى يتوقف إصدارها تماماً.

وللتغلب على ندرة البتكوين إذا تحولت إلى عملة العالم في المستقبل كما يتوقع البعض، فإن من ابتدعها جعلها قابلة للتقسيم إلى جزيئات أصغر تسمى «الساتوشي» فكل بتكوين يحتوي على ١٠٠ مليون ساتوشي، مما يسمح للقيمة الإجمالية لها أن تصل إلى أي رقم، بما يلبي احتياجات العالم من النقود. [١]

(١) عملة البتكوين، مرجع سابق، ص ٥١.

المبحث الرابع
التكييف الفقهي للعملات المشفرة (البتكوين)

توطئة:

ثار الجدل ودارت الأسئلة واشتدت المناقشة بين الفقهاء المعاصرين، حول طبيعة العملة المشفرة البتكوين، هل يمكن وصف العملة المشفرة بأنها نقد أي عملة نقدية مشروعة وقابلة للتداول؟ وبعبارة أدق هل تتوافر شروط النقود وخصائصه في العملة المشفرة (البتكوين)؟ هل هو مال متقوم ونقد مستقل قائم بذاته تجري عليه أحكام النقدين، أم أنه سلعة، أم أنه لا هذا ولا ذاك؟

ثم بداية هل تعتبر العملة المشفرة (البتكوين) مالاً؟

للإجابة على هذا السؤال، ينبغي بيان معنى المالية عند الفقهاء، ومدى توافرها في العملة المشفرة. وهذا هو محل البحث في المطلب التالي:

المطلب الأول

المالية ومدى توافرها في العملة المشفرة.

المال في اللغة: من مول: والميم والواو واللام كلمة واحدة[١] وهو ما ملكته من جميع الأشياء وجمعه أموال. [٢]وكان في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم.

قال الخليل بن أحمد: " المال معروف وجمعه أموال، وكانت أموال العرب أنعامهم. "[٣]

ويطلق على كل ما يمتلكه الإنسان من الأشياء. [٤]

وقيل: هو كل ما يقتنى، ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم، وقيل: المال معروف، وجمعه أموال، وكانت أموال العرب أنعامها[٥].

أما تعريف المال اصطلاحاً:

فقد عرف الفقه الإسلامي منهجين رئيسين في تعريف المال، مثَّل الأول مدرسة الحنفية، ومثَّل الثاني مدرسة الجمهور من المالكية والشافعية

---

(١) معجم مقاييس اللغة: أبو الحسن أحمد بن فارس تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار الفكر (٢٨٥/٥)

(٢) لسان العرب(٦٣٥/١١)

(٣) كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، مطبعة دار الحرية بغداد ١٤٠٦، (٣٤٤/٨).

(٤) لسان العرب (١١/ ٦٣٥)، القاموس المحيط: (٤/ ٥٣)

(٥) كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود الطناحي، طبعة مؤسسة الأعلمي- بيروت ط ١ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م (٨/ ٣٤٤)

والحنابلة. فوقع الخلاف في حقيقة المال على قولين، ويرجع سبب ذلك إلى اختلافهم في مالية المنافع.

. **تعريف الحنفية:**

عرفوا المال بتعاريف متقاربة؛ منها: ما أورده السرخسي بقوله: المال هو اسم لما هو مخلوق لإقامة مصالحنا به، ولكن باعتبار صفة التمول، والإحراز. (١)

ما ذكره ابن عابدين بأن المال هو: " ما يميل إليه الطبع، ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة منقولاً كان أو غير منقول ". (٢)

وقيل: " المال هو ما يميل إليه طبع الإنسان ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة منقولاً كان أو غير منقول، فكل شيء أبيح الانتفاع به أو لم يبح وكل ما هو مملوك بالفعل، أو لم يكن مملوكاً من المباحات ويمكن ادخاره، فهو داخل تحت هذا التعريف. هذا ويوجد فرق بين (مالية) الشيء وبين تقومه فالمالية تثبت بتمول الناس جميعهم أو بعضهم أما التقوم فيثبت بتمول الناس وجعل الشرع إياه مباحا للانتفاع. "(٣)

لكن يؤخذ على تعاريف الحنفية بأنها غير جامعة لكل أفراد المعرف؛ لأن هناك كثير من الأشياء تعافها النفوس، ولا يميل إليها الطبع، ومع هذا فهي مال؛ كالسموم، والأدوية المرة، والأسمدة الزراعية، كما أن هناك من الأموال ما لا يمكن ادخارها مع بقاء منفعتها؛ كالخضروات، وهذا النوع

(١) المبسوط: السرخسي، طبعة دار المعرفة، الطبعة الثانية (٧٩/٧).

(٢) رد المحتار على الدر المختار محمد أمين بن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ) – دار الفكر – بيروت، الطبعة الثانية – ١٩٦٦ م. (٧/ ١٠)

(٣) درر الحكام شرح مجلة الأحكام: علي حيدر، تحقيق: فهمي الحسيني، طبعة دار الكتب العلمية، (١/ ١٠٠).

لا يدخل أيضاً في عموم تعاريف الحنفية لعدم ادخارها مع كونها مال، بدليل ضمان متلفها. [١]

ولما كانت هذه التعريفات لا تعبر عن حقيقة المال في المذهب الحنفي انبرى بعض متأخري الحنفية، لتعريف المال بما يتفق مع وجهة نظر المذهب.

فعرفة الأستاذ علي الخفيف بقوله: المال كلم ما يمكن حيازته وإحرازه، والانتفاع بع في العادة. [٢]

. تعريف المالكية:

عرف الشاطبي المال بأنه: " ما يقع عليه الملك، ويستبد به المالك عن غيره، إذا أخذه من وجهه "**(١)**. [٣]

وقيل: المال هو كل ما يملك شرعاً وإن قل. [٤]

. تعريف الشافعية:

عرف الشربيني المال بأنه: " كل ما له قيمة بين الناس، ويلزم متلفه بضمانه، ويباح شرعاً الانتفاع به حال السعة والاختبار "[٥]

فقيدوا الانتفاع بأنه الانتفاع المباح المقصود، أما ما كانت منفعته

---

(١) الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية: محمد أبو زهرة، طبعة دار الفكر العربي– القاهرة– ١٩٧٤ م. ص ٥٢.

(٢) أحكام المعاملات الشرعية، مطبعة دار الفكر، الطبعة الثالثة، ص ٢٥.

(٣) الموافقات في أصول الشريعة: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي المالكي (ت ٧٩٠ هـ). طبعة دار المعارف– بيروت. (٢/. ١٤.)

(٤) الفواكه الدواني: أحمد بن غنيم النفراوي، مطبعة مصطفى البابي، الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ (٣٣٠/٣).

(٥) مغني المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج: محمد الخطيب الشربيني، طبعة دار إحياء التراث العربي– بيروت (٢/ ٣٤٢.)

محرمة فلا يصح بيعه؛ كآلات اللهو المحرمة، وما منفعته غير مقصودة؛ كمنفعة اقتناء الملوك لبعض السباع للهيبة. [١]

. تعريف الحنابلة:

عرف البهوتي المال بأنه: " ما يباح نفعه مطلقاً، أو يباح اقتناؤه بلا حاجة "[٢]

بالنظر في تعريفات جمهور الفقهاء يظهر أن المال عندهم، ما كان له قيمة مادية وجاز الانتفاع به شرعاً في كل الأحوال.

وبناء على ما سبق يلاحظ أن هناك تبايناً بين الحنفية، والجمهور في تعريف المال لاختلافهم في مالية المنافع، كما يلي:

١ – لم يقل الحنفية بمالية المنافع؛ لأن صفة المالية عندهم تثبت للأشياء بأمرين:

أ– التمويل: أي صيانة الشيء وادخاره لوقت الحاجة، والمنافع لا يتصور فيها التمويل.

ب– إمكانية الحيازة: أي أن يكون للشيء وجود مادي خارجي، وبذلك تخرج الأمور المعنوية؛ مثل المنافع المجردة؛ لأنها لا تقبل الادخار، وليس لها وجود مادي خارجي كحق الابتكار، وسكنى الدار.

يقول ابن عابدين: " والمالية تثبت بتمول الناس كافة أو بعضهم، والتقوم يثبت بها وبإباحة الانتفاع به شرعا؛ فما يباح بلا تمول لا يكون مالاً كحبة حنطة وما يتمول بلا إباحة انتفاع لا يكون متقوماً كالخمر،

(١) حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي: إبراهيم الباجوري، مطبعة عيسى البابي الحلبي(٣٤٣/١)

(٢) شرح منتهى الإرادات: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ت ١٠٥١هـ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي طبعة مؤسسة الريان الطبعة أولى ٢٠٠٠ م. (٧/٢).

وإذا عدم الأمران لم يثبت واحد منهما كالدم ". [١]

٢ – أما الجمهور تتحقق المالية عندهم بأمرين:

أ– أن يكون الشيء ذا قيمة بين الناس سواء كان عيناً، أو منفعة مادية، أو معنوية.

ب– أن يكون الشيء مباح الاستعمال في حال السعة والاختيار.

وعليه فإن المنافع مال؛ لأنها لا تقصد لذاتها بل لمنفعتها، والمنافع جعلت في مقابلة المال كما في عقد الإجارة، وهذا يدل على ماليتها.

التعريف المختار:

بالنظر في تعريفات الفقهاء يظهر أن التعريف المختار للمال هو: " كل ما كان له قيمة بين الناس، وجاز الانتفاع به شرعاً في حال السعة والاختيار "[٢] وذلك لسببين:

١ – شمول هذا التعريف للأعيان والمنافع معاً.

٢ – مسايرته للتطور الإنساني في الاعتداد بكثير من الأشياء التي زهد الفقهاء في عدها مالاً، بينما أصبحت ذات قيمة في عصرنا هذا.

بناء على ما سبق من بيان معنى المالية نستنتج أن العملة المشفرة (البتكوين) **مال عند البعض** . كما ذهب الحنفية باعتبار المالية تثبت بتمول الناس جميعهم أو بعضهم [٣] حيث يملك المستخدم الكود المشفر

(١) حاشية ابن عابدين (٤/ ٥٠١)

(٢) الملكية في الشريعة الإسلامية عبد السلام داود العبادي، طبعة مكتبة الأقصى– عمان، الطبعة الأولى– ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م ص ١٢١.

(٣) درر الحكام، (١/ ١٠٠).

للعملة على شكل مفتاح خاص، يتكون من حروف وأرقام، ويملك الجماعة في البلوك تشين المفتاح العام على شكل حروف وأرقام، وبذلك يمكن القول بناءً على التعريف اللغوي للمال **أن البتكوين:** مال مملوك من فرد أو جماعة بعرف سلاسل الكتل (البلوكتشين) حيث يحل البتكوين أصالةً محل الدفع عبر البطاقات الائتمانية، ونيابةً محل المال التقليدي. (١)

فالعملة المشفرة تحاز ويمكن الانتفاع بها مما يجعلها مالاً متقومًا؛ لأنه يجوز الانتفاع بها من حيث ذاتها، حيث يبذل فيها جهد ولا يجوز إتلافها أو أخذها من أصحابها، وعلى المعتدي بالإتلاف أو السرقة الضمان، ولا يقدح في ماليتها عدم اعتراف البعض بها، فالمالية للأشياء تثبت بتمول الناس جميعهم أو بعضهم. (٢)

فمالية البتكوين مالية اعتبارية؛ لأنها إما ناتجة عن ثقة وقبول المتعاملين بها، أو بسبب التشفير والعمليات الرياضية المعقدة لدى الرياضيين، وبذل الجهد والمال بمحاولة فكه عن طريق التعدين.

(١) تقنيات العملة الافتراضية، ص ١١٨.

(٢) درر الحكام (١/ ١٠٠).

المطلب الثاني

التكييف الفقهي للعملات المشفرة.

لا زال الفقهاء يختلفون في التصور الشرعي لكل ما جاء بعد نظام المعدنين (الذهب والفضة)، وللوقوف على التكييف الفقهي للعملات المشفرة، نستعرض الاجتهادات الواردة على النقود الورقية، والنظر فيها وطرح ما لا يتناسب وينطبق على العملة المشفرة، وقد اختلفت وجهات النظر حول التكييف الفقهي للنقود الورقية كما يلي:

أولاً: أن الأوراق النقدية سندات ديون، فهي لا تعد نقوداً في حد ذاتها، وإنما هي صكوك تثبت المديونية لحاملها، والناس حين يتعاملون بهذه الأوراق. فهم إنما يتعاملون حقيقة برصيدها وتغطيتها المعدنية، وما هي إلا أدوات هذا الرصيد المعدني. [(١)].

مدى تطابق هذا التكييف على العملة المشفرة:

ومثل هذا التكييف إن صح إطلاقه على الأوراق النقدية في بداية ظهورها، إلا أنه لا يصلح ولا ينطبق على العملة المشفرة؛ لأنها لا تصدر عن بنوك مركزية ولا تعبر عن قيمة عملة سيادية، فهي في حقيقة الأمر

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين الشنقيطي طبعة عالم الكتب – بيروت (١/ ٢٥٧)، الورق النقدي – حقيقته، تاريخه، قيمته، حكمه– د. عبد الله بن سليمان منيع، طبعة مطابع الفرزدق التجارية – الرياض – سنة ١٩٨٤م، ص ٤٦.

ليست مغطاة بأي عملة أخرى، ومن ناحية أخرى ليس لها أي وجود مادي ملموس، وليست ديناً على مصدرها ولا يمكن الرجوع عليه بالقيمة.

ثانياً: يري أصحابه أن الأوراق النقدية عرض من عروض التجارة، فليس لها صفة الثمنية القاصرة علي الذهب والفضة، والعملات المشفرة إنما هي بمنزلة السلع والعروض. (١).

مدى تطابق هذا التكييف على العملة المشفرة:

والواقع أنه لا يصلح إطلاق هذا التكييف على العملة المشفرة، فهي في حقيقة الأمر ليست سلعة؛ لأنها افتراضية أريد لها أن تكون ثمناً، وهي عبارة عن مجموعة من الأرقام، فلو كانت سلعة في ذاتها لشابهت الذهب أو الفضة أو حتى جلود الإبل؛ لأنها ذات قيمة في ذاتها بخلاف العملة المشفرة.

ثم إن الغرض من السلع الانتفاع بها، والعملة المشفرة لا ينتفع بذاتها، وإنما بكونها وسيلة للحصول على السلع والخدمات، أما لو اتخذت هذه العملات للاتجار بها فقط فيمكن اعتبارها من العروض في هذه الحالة.

(١) الورق النقدي: عبد الله منيع ص ٥٥، ٥٨، الفتاوي السعدية: عبد الرحمن ناصر السعدي ص ٢٣٥ ط عالم الكتب – بيروت – سنة ١٩٩٥م.

ثالثاً: يري أنصاره أن الأوراق النقدية ليست بمال أصلاً، فهي لا قيمة لها في ذاتها؛ إذ لا ينتفع بها، وما لا ينتفع به لا يعد مالاً، واعتماد السلطات لها لا يعطيها أية قيمة، بل تبقي على أصلها وهو التفاهة.

ورد في حاشية الشرواني[1] " يؤخذ منه جواب سؤال وقع عما أحدثه سلاطين هذا الزمان من الورقة المنقوشة بصور مخصوصة، الجارية في المعاملات كالنقود الثمنية، هل يصح البيع والشراء بها ويصير المملوك منها أو بها عرض تجارة يجب زكاته عند تمام الحول والنصاب؟ وحاصل الجواب أن الورقة المذكورة لا تصح المعاملة بها ولا يصير المملوك منها أو بها عرض تجارة، فلا زكاة فيه فإن من شروط المعقود عليه ثمناً أو مثمناً أن يكون فيه في حد ذاته منفعة مقصودة يعتد بها شرعاً، بحيث يقابل بمتمول عرفاً في حال الاختيار والورقة المذكورة ليست كذلك فإن الانتفاع بها في المعاملات إنما هو بمجرد حكم السلاطين بتنزيلها منزلة النقود؛ ولذا لو رفع السلاطين ذلك الحكم أو مسح منها رقم لم يعامل بها ولا تقابل بمال نعم يجوز أخذ المال في مقابلة رفع اليد عنها. "

(١) حواشي الشرواني على تحفة المحتاج: عبد الحميد الشرواني، طبعة مصطفى محمد القاهرة، د. ت. (٤/ ٢٣٨).

مدى تطابق هذا التكييف على العملة المشفرة:

مثل هذا التكييف ممتنع في الأوراق النقدية؛ إذ العرف له دور كبير في تحديد قيم الأشياء، فالأوراق النقدية إن كانت بالنسبة لمادتها تافهة، فهي بالنسبة لتعارف الناس علي جعلها وسيطا في التبادل ووحدة في الحساب وإضفاء السلطات عليها هذه الخاصية تكون من أنفس الأموال، والعملة المشفرة تعارف بعض الناس على كونها أموال وجرت بينهم المعاملات بها، فانتفى عنها مثل هذا التصور.

رابعاً: يري أصحابه أن الأوراق النقدية نقد مستقل قائم بذاته، فلا هو متفرع عن الذهب والفضة ولا هو كالفلوس أو العروض، وإنما هو مرحلة متطورة من مراحل النقود، فقد كانت النقود في بدايتها نقودا سلعية، ثم تحولت في المرحلة الثانية إلى نقود معدنية، وفي المرحلة الثالثة إلى نقود ورقية. وكل نوع من هذه الأنواع يختلف عن النوع الآخر في طبيعته وماهيته، والقاسم المشترك بينها هو تعارف الناس علي جعلها وحدة للحساب ووسيطاً للتبادل. إلي هذا ذهب أغلب العلماء المعاصرين[١].

(١) الورق النقدي: عبد الله بن سليمان منيع، ص١٢٦، ينظر بحوث في قضايا فقهية معاصرة د. محمد تقي العثماني طبعة دار القلم– دمشق – الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ –١٩٩٨م. ص ١٤٨

مدى تطابق هذا التكييف على العملة المشفرة:

الواقع أن هذا التكييف هو الأقوى احتمالاً، لأنه لم يرد نص في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة يلزم بأن يكون الذهب والفضة هما النقود الشرعية لا غيرها. وما دام كذلك فالأمر متروك لاختيار الناس تبعاً لما يرون أنه الأصلح لهم، وهذا هو التكييف الأقوى والأرجح.

قال الإمام مالك – رحمه الله – : " ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين؛ لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة "[1]

إذا كان هذا هو التصور الأقرب، فهل تتوافر في العملة المشفرة(البتكوين) عناصر النقود وخصائها، فيجوز التعامل بها كنظام نقدي مستقل؟ هذا ما سنتناوله في المطلبين الآتيين:

(١) المدونة: للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ت: ١٧٩هـ طبعة دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م. (٣/ ٩٠، ٩١.)

المطلب الثالث

مدى توافر عناصر النقد ووظائفه في العملة المشفرة.

هل يمكن وصف العملة المشفرة(البتكوين) بأنه نقد أي عملة نقدية قابلة للتداول؟ وبعبارة أدق هل تتوافر شروط النقود وخصائصه في العملة المشفرة (البتكوين)؟ للإجابة على هذا التساؤل لابد من معرفة الشروط الواجب توافرها في العملة النقدية.

أولاً: عناصر النقود.

لابد من توافر عدة عناصر فيما يعد نقودًا وهي:

١ – أي شيء:

ومعنى أي شيء: أنه لا يفرق بين شيء له قيمة سلعية وأخر ليس له مثل هذه القيمة. ويرجع استخدام هذه الكلمة إلى تعدد الأشياء التي استخدمت على مر العصور كنقود، فلقد تطورت أشكال النقود وأنواعها بتطور حياة الإنسان وتغير ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، من النقود السلعية إلى النقود المعدنية، ثم النقود الورقية، ثم نقود الودائع المصرفية. وعليه فلا يوجد شرط معين لأن يكون هذا الشيء من المعدن أو من الورق أو من الأخشاب أو من غير ذلك.

٢ – له قبول عام:

أي أنه لابد أن يلقى هذا الشيء لكي يعد من النقود قبولاً عامًا بين كافة المتعاملين في الأسواق. فإن كان لا يحظى إلا بقبول خاص –

كالشيكات في المجتمعات النامية كمصر – فلا يعد نقدًا. ولا يشترط لهذا الشيء الذي يلقى قبولاً عامًا أن يكون له قيمة ذاتية كالذهب والفضة، فأوراق البنكنوت مثلاً ليس لها قيمة ذاتية، ومع ذلك فأنها تعد نقودًا؛ لتمتعها بالقبول العام وبالثقة التامة من كل المتعاملين بها.

٣ – له وظائف محددة:

فلابد لهذا الشيء الذي يلقى قبولاً عامًا أن يؤدي وظائف محددة، وهي كونه وسيطًا للتبادل ومقياسًا للقيم ومخزنًا للثروة، ووسيلة للمدفوعات الآجلة. (١)

وبالتأمل في هذه العناصر يلاحظ أنها متوفرة في العملة المشفرة، فقد تنوعت أشكال النقود عبر التاريخ سلعية أو معدنية أو ورقية، فلا يهم الشكل، والعملة المشفرة عبارة عن كود يتكون من أرقام وحروف.

كذلك تحظى هذه العملات بالقبول بين المتعاملين بها، وإن كان هذا القبول تدريجياً إلا أنه يزيد يوماً بعد يوم باعتراف بعض الدول به كألمانيا واليابان.

ثانياً: وظائف النقود.

أما عن الوظائف التي تؤديها النقود، فإنه يمكن تحديد وظائفها الأساسية فيما يلي:

(١) النقود والبنوك والتجارية الدولية: صلاح الدين فهمي محمود، ط دار أبو المجد للطباعة سنة ١٩٨٧ م، ص ٢٨، ٢٩.

١ – **النقود وسيط عام مقبول في التبادل:** فالنقود هي الوسيط العام الذي يمكن مبادلته في مقابل أي سلعة أو خدمة، فيتنازل عنها المشتري في مقابل حصوله على الشيء الذي يتنازل عنه البائع للحصول على النقود، وهي بذلك تمثل قوة شرائية عامة تمكن حيازتها من الحصول على أي سلعة أو خدمة يرغب في شرائها ويتطلب نجاح النقود في تأدية هذه الوظيفة، أن تكتسب صفة القبول العام بين جميع المتعاملين.

٢ – **النقود مستودع للقيمة:** ليس من الضروري أن يقوم كل فرد يحوز مبلغا من النقود بإنفاق كل ما معه في شراء سلع وخدمات في الحال، فقد يؤخر حائزو النقود جزءا منها لإنفاقه في المستقبل، وهنا تقوم النقود بوظيفة (مستودع القيمة) بمعنى أنها تقوم بعملية تخزين لقيمة السلع التي سيتم شراؤها بها مستقبلا، ويتطلب نجاح النقود في تأدية هذه الوظيفة تمتعها بثبات قيمتها الحقيقية في المستقبل، وإلا لأصبح من الأفضل شراء بعض السلع المعمرة والتي ترتفع قيمتها في المستقبل بدلا من الاحتفاظ بالنقود.

٣ – **النقود مقياس أو معيار للقيمة:** تستخدم وحدة النقد كمعيار تنسب إليه قيم جميع السلع والخدمات المختلفة، وهي بذلك تساعد في تقييم السلع المختلفة بدلالة الوحدات النقدية، وبذلك يمكن مقارنة هذه القيم ببعضها البعض، وعلى هذا الأساس تتحدد قيمتها التبادلية، ويتطلب نجاح النقود في تأدية هذه الوظيفة تمتع قيمتها الحقيقية بالثبات النسبي، لأنه من المعروف، أن النقود تفقد قيمتها في أوقات التضخم حيث ينخفض حجم السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد.

٤ – **النقود مقياس للمدفوعات الآجلة:** يمكن استخدام النقود في إبراء التزامات مالية حالية في وقت لاحق، وبذلك تعتبر النقود مقياسا أو قاعدة

للمدفوعات الآجلة أي تلك التي تستحق في تاريخ مستقبل، ويتطلب نجاح النقود في تأدية هذه الوظيفة ثبات قيمتها الحقيقية مستقبلا، وإلا تعرض الدائن إلى خسارة حقيقية إذا انخفضت القيمة الحقيقية للنقود في المستقبل، ولذلك كثيرا ما يضار الدائن في أوقات التضخم حيث سيستفيد المدين. والسبب في ذلك هو أن ارتفاع الأسعار يصاحبه انخفاض في القدرة الشرائية للنقود. (١)

لو تأملنا الوظائف الرئيسية للنقود السابق عرضها ومدى توافرها في العملة المشفرة (البتكوين) لوجدنا أنفسنا أمام فريقين:

الفريق الأول: يرى أن هذه الوظائف لا تتحقق بصورة مقبولة في العملة المشفرة، لما يوجه لها من انتقادات من الناحيتين القانونية والاقتصادية مما يضعف من مكانتها ودورها كوحدات نقدية، ويظهر هذا فيما يلي:

. بداية لا تستطيع هذه العملة المشفرة القيام بالوظائف الرئيسية للنقود، فلا يتم بها قياس السلع مباشرة، بل لابد من تقييمها بعملة أخرى، ثم يتم بعد ذلك التبادل بها.

ـ لا تصلح هذه العملة المشفرة أن تستخدم كمستودع للقيمة ومخزن للثروة، نظراً للتقلبات الكبيرة المستمرة في قيمتها، وعدم قدرتها على المحافظة على قدرتها الشرائية، وتأثرها السريع بأي حدث تقني، أو فني،

(١) أسس علم الاقتصاد: نعمة الله نجيب إبراهيم، طبعة مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٨ ص ٣٤٣، وأيضا اقتصاديات النقود: د/ عبد الرحمن يسري أحمد، طبعة دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٥ ص ٢١.، وأيضا المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي: محمد عثمان شبير، طبعة دار النفائس، الطبعة الثانية ١٩٩٨ م، ص ١٤٣

أو اختراق، أو موقف رسمي.

. ليس لها سعر محدد يمكن المحافظة عليه والعمل على استقراره؛ لأنها لا تخضع لأي بنك مركزي يتحكم في الكميات المصدرة منها، فلا يمكن تحديد القيمة الاسمية أو القيمة السوقية لها لعدم وجود سلطة نقدية مختصة بتحديد قيمتها الاسمية.

ـ عدم وجود أي سلطة مالية أو قيادة مركزية تضبط إصدارها وتتحكم في عرضها وتراقب أسعارها وتدعمها وتحميها وتمكنها من القيام بالتغيرات المطلوبة لمواجهة تحديات السوق.

ـ لا توجد أي جهة من أي نوع تتحكم في إصدارها سوى العرض والطلب، فتفقد بذلك أهم شروط العملة التقليدية؛ وهو الاستقرار النسبي في قيمتها على الأقل في الأجل القصير.

ـ تصدر من أشخاص مجهولي الهوية، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية، مما قد يشجع على عمليات النصب والاحتيال المالي، وعدم القدرة على المطالبة القانونية للمتسبب لعدم معرفة هويته الحقيقية. (١)

فهي بذلك أبعد ما تكون عن العملات التقليدية لفشلها في القيام بالوظائف الأساسية للنقود.

أما الفريق الثاني: فيرى أن وظائف النقود متحققة في العملة المشفرة (البتكوين) ويجيب عن الإشكالات التي أوردها الفريق الأول في النقاط التالية:

ـ وظائف النقود وضابطها قبول الناس وهذا متحقق، وإن كان من الطبيعي أن هذه الثقة لا تأتي جملة واحدة وإنما تأتي تدريجياً، فثقة الناس

(١) النقود الافتراضية للباحوث، ص ٤٦.

تزيد يوماً بعد يوم وهناك مئات من المتاجر قبلتها كأداة دفع. فالعملة المشفرة لديها المقومات للقيام بهذه الوظيفة كالنقود الورقية.

- عدم وجود ضامن لها أمر واقع؛ لأنه لا مُصْدر لها بخلاف النقود الورقية فلها مُصْدر، وعدم الضمان يتعوض بعدم إمكانية التزوير، واستحالة انتحال ملكيتها.

- عدم وجود سلطة مركزية للعملات المشفرة لا يقدح فيها، فقد استعاض مخترعوها بتقنية بلوك تشين (السجل الموحد).

الرأي المختار: أن العملة المشفرة وعلى رأسها البتكوين لا تقوم بوظائف النقد جميعها حتى يصح إطلاق صفة النقد عليها، وإنما تقوم بالبعض، فهي تعتمد على الانترنت بشكل كلي، ومثل هذا الاعتماد يعني استحالة تبادل هذه العملة في حال انقطاع شبكة الانترنت، فهي مقتصرة على مجموعة معينة من الناس، وأصل النقد ما كان مقبولاً كوسيط للشراء والتعاملات المالية، بمعنى أنه يمكن أن يستخدم للشراء والبيع على نطاق واسع.

فلو تبادل اثنان؛ أحدهما يعطي ملابس، ويأخذ الآخر مقابل ذلك طعاماً؛ لما اعتبر الطعام ولا الملابس نقوداً، لكن لو فُرِض جدلاً أن ملابس معينة أصبحت تقبل بشكل واسع جداً لتبديلها بأي سلع أخرى، وأصبح الناس يحتفظون بها لوقت الحاجة، ليس لأنها ملابس، بل لأنها محفظة للمال، يباع ويشترى بها- لأخذت حكم النقود، وإن كان هذا غير متصور واقعاً، ولم يحدث في التاريخ سوى في أوقات محدودة؛ نتيجة ظروف معينة وغير دائمة.

المبحث الخامس

الحكم الشرعي للعملة المشفرة (البتكوين)

لقد كثرت الآراء حول حكم العملة المشفرة (البتكوين) سواء بالشراء أو البيع أو التداول أو غير ذلك من الأنشطة المالية، وقد جاء هذا المبحث لبيان الحكم الشرعي لهذه الممارسات المالية، وهذا الحكم يعتمد على عدة أمور يتم تناولها عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول

هل العملة المشفرة (البتكوين) سلعة أم نقد كالعملات الورقية؟

اختلفت وجهات النظر حول العملة المشفرة البتكوين بين النقدية والسلعية.

فيرى البعض أن البتكوين سلعة إلكترونية وهمية وليس لها حقيقة إلا ثقة بعض الناس فيها، وحامل البتكوين لا يمكن أن يستفيد منها كما يستفيد الناس؛ لأنها ليست شائعة بين الناس بل هي خاصة بمن يتداولها ويقر بقيمتها، أي هي ليست للمجتمع كله.

لا تعترف كثير من البلدان بالبتكوين كعملة، ولذلك لا يمكن استعمال بتكوين لشراء معظم السلع والخدمات، أي هي ليست مقياساً للسلع والخدمات على إطلاقها، بل هي فقط أداة تبادل لسلع وخدمات معينة، ولذلك فإن عملة" البتكوين "ليست نقداً من ناحية شرعية.

وعليه فإن البتكوين ليس أكثر من سلعة، لكنها مجهولة المصدر، ولا ضامن لها، ثم هي تتيح مجالًا كبيرًا للنصب والاحتيال والمضاربات والمخادعات، وإذن فلا يجوز بيعها ولا شراؤها، وبخاصةٍ وأن مصدرها المجهول يُوجد شكوكاً في أن هذا المصدر ليس بعيداً عن الدول الرأسمالية الكبرى. (١)

وقد أخرج الإمام مسلم –رحمه الله – عن أبي هريرة –رضي الله عنه – قال: ((نهى رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر)) (٢)

- بينما يرى البعض(٣) أن العملة المشفرة (البتكوين) تقوم بوظيفة النقد، واعتمدوا في قولهم هذا على مقولة للإمام مالك –رحمه الله – :" وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ أَجَازُوا بَيْنَهُمْ الْجُلُودَ حَتَّى تَكُونَ لَهَا سِكَّةٌ وَعَيْنٌ؛ لَكَرِهْتُهَا أَنْ تُبَاعَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ نَظِرَةً "(٤)

الترجيح:

الواقع أن البتكوين ليس بسلعة في ذاته، حتى يقاس على الذهب والفضة، وإنما هو مجرد رقم تعارف بعض الناس أن له قيمة، فأشبه النقود الورقية من هذه الجهة، وخالفها من جهة أن النقود الورقية اكتسبت ثقتها باعتماد الدولة لها، أما العملات المشفرة فاكتسبت ثقتها عند البعض

(١) http: //www. hizb-ut-tahrir. info/ar/index. php/ameer-hizb/ameer-cmo-site/٤٨٤٣٢. html.

(٢) صحيح مسلم كتاب العتق، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، ح (١٥١٣)

(٣) تقنيات العملة الافتراضية، ص١٢٠، النقود الافتراضية للباحوث، ص٢٦٧

(٤) المدونة، (٣/ ٩٠، ٩١.)

بالوجود في الواقع.

فهل اعتماد الدولة شرط لاعتبار أي شيء عملة أم لا؟ هذا ما يتم تناوله في المطلب الآتي:

المطلب الثاني

سُلطة إصدار النقود (سك العملة).

عني العلماء المسلمون بالسياسة النقدية وأولوها عناية كبيرة، وناطوها بالإمام ضمن وظائفه السلطانية قال الإمام أحمد: " لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم، فقد منع من الضرب بغير إذن السلطان، لما فيه من الافتيات عليه "[(١)]

ولما فيه من المخاطر العظيمة، كما أوجبوا على الدولة الإسلامية أن توفر للنقود جوًّا من الاستقرار والثبات، وتبعد عنها كل الوسائل المؤدية إلى اضطرابها وتذبذبها، ولذلك حرم الغش فيها، وشدد في ذلك أكثر من غيره، باعتبار أن النقود معايير للأشياء، فأضرار الغش فيها أكثر خطورة، وأشد ضرراً وإضراراً.

يقول ابن خلدون – رحمه الله – : " ولفظ السكة كان اسماً للطابع، وهي الحديدة المتخذة لذلك، ثم نقل إلى أثرها، وهي النقوش الماثلة على الدنانير

(١) المبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م (٢/ ٣٥٩)، الفروع: محمد بن مفلح ت ٧٦٣هـ)، حققه عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، (٤/ ١٣٣)، كشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال، طبعة دار الفكر ١٤٠٢هـ، (٢/ ٢٣٢).

والدراهم، ثم نقل إلى القيام على ذلك، والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه وهي الوظيفة، فصار علماً عليها في عرف الدول، وهي وظيفة ضرورية للملك، إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات، ويتقون في سلامتها من الغش بختم السلطان "[1]

ويؤكد المُنظرون للبتكوين على أنها عملة لا مركزية، بمعنى أنه لا يتحكم في إصدارها وسياستها أي مؤسسة حكومية أو غير حكومية، وأن السياسة النقدية لها هو الكود الذي وضعه مُطورها، والذي هو متاح يمكن الاطلاع عليه من قبلِ المُبرمجين، ولا يمكن لأحد تغييره، إلا بإجماع مجموع المتعاملين بها، ومعنى ذلك أنها خارجة عن سلطة أولياء الأمور في البلدان المسلمة وغيرها.

وقد اختلف الفقهاء في مسألة إصدار النقود من غير الحاكم الشرعي أو من ينيبه إذا كان الضرر محتملاً وليس واقعاً فعلاً، وذلك على قولين:

القول الأول: يجوز للأفراد ضرب وإصدار النقود (سك العملة).

وهذا القول منسوب لأبي حنيفة وأصحابه والثوري – رحمهم الله – تعالى حيث ذهبوا إلى أنَّ من ضرب على سكة المسلمين، وكان ضربه على الوفاء من غير إيقاع ضرر بالإسلام وأهله، فلا مانع من ذلك إذا كانت النقود الذهبية والفضية على الصفات والأوزان التي تضرب عليها الدولة.

(١) مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، تحقيق خليل شحادة، طبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨ – ١٩٨٨ م (١/ ٣٢٢).

جاء في فتوح البلدان: " وقال الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه: لا بأس بقطعها؛ إذا لم يضر ذلك بالإسلام وأهله. "[١]

يمكن الاستدلال لأصحاب هذا القول بما يلي:

ـ الأصل في المعاملات الحل والإباحة، ولا يوجد ما يمنع من ذلك، فتبقى الأمور على الأصل إلا إذا ثبت خلاف ذلك ووقع الضرر؛ فيمنع حينئذ.

نوقش هذا:

صحيح أنَّ الأصل في المعاملات الحلُّ والإباحة، لكن ترك هذا المجال يغري أصحاب النفوس الضعيفة للدخول في هذه الأمور والغش على المسلمين والتلاعب بأموالهم؛ لذا وجب أن تترك للحاكم أو من ينيبه حتى لا يعم الفساد.

القول الثاني: لا يجوز ضرب وإصدار النقود بغير إذن الدولة؛ لأنَّ في ذلك افتيات عليها، ويحق للإمام تعزير من افتات عليه فيما هو من حقوقه، وسواء كان ما ضربه مخالفاً لضرب السلطان، أو موافقاً له في الوزن ونسبة الغش، وفي الجودة حتى لو كان من الذهب والفضة الخالصين، وهو رأي جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف من الحنفية)

(١) فتوح البلدان: أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، طبعة دار ومكتبة الهلال– بيروت، ١٩٨٨ م، ص٤٥٢.

وقد تواردت أقوال الفقهاء وأهل العلم– رحمهم الله – تعالى على أنَّ إصدار النقود من وظائف ولاة أمور المسلمين، وأنَّ الواجب عليهم حفظها من الغش وصيانتها عن الإفساد.

ورد في الفتاوى الهندية: " ويكره أن يلقي في النحاس دواء فيبيضه ويبيعه بحساب الفضة وكذا ضرب الدراهم في غير دار الضرب وإن كانت جياداً. (١)

قال النووي –رحمه الله – : "قال أصحابنا ويكره أيضاً لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة؛ لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد" (٢)

قال الهيتمي –رحمه الله – : "ويكره لغير الإمام الضرب لدراهم أو دنانير، وينبغي أن يلحق بهما الفلوس للعلة الآتية بغير إذنه، ولو ضرب ذلك خالصاً؛ لأنه من شأن الإمام؛ ولأن فيه افتياتاً عليه، وللإمام تعزيره قال القاضي وتعزيره للمغشوش أشد وفي التوسط الوجه التحريم مطلقاً ولا شك إذا زجر الإمام عنه (٣)

(١) الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، طبعة دار الفكر ١٤١١هـ – ١٩٩١م، (٣/ ٢١٥).

(٢) فتح العزيز بشرح الوجيز: أبو حامد الغزالي ت ٥٠٥ هـ)، طبعة دار الفكر، (٦/ ١٣)، المجموع شرح المهذب: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ)، طبعة دار الفكر، (٦/١١)

(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي: طبعة، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة بدون طبعة، سنة النشر ١٣٥٧ هـ – ١٩٨٣ م (٣/ ٢٦٨)، وينظر المجموع شرح المهذب (٦/ ٨)، وينظر مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م، (٢/ ٩٤).

وقال الامام أحمد – رحمه الله – : " لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رُخص لهم ركبوا العظائم ". فقد منع من الضرب بغير إذن سلطان لما فيه من الافتيات عليه. (١)

وتكلم عن هذا ابن خلدون فقال: السكة: وهي الختم على الدّنانير والدّراهم المتعامل بها بين النّاس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدّينار أو الدّرهم فتخرج رسوم تلك النّقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النّقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسّبك مرّة بعد أخرى وبعد تقدير أشخاص الدّراهم والدّنانير بوزن معيّن صحيح يصطلح عليه فيكون التّعامل بها عددا وإن لم تقدّر أشخاصها يكون التّعامل بها وزنا ولفظ السّكّة كان اسما للطّابع وهي الحديدة المتّخذة لذلك ثمّ نقل إلى أثرها وهي النّقوش الماثلة على الدّنانير والدّراهم ثمّ نقل إلى القيام على ذلك والنّظر في استيفاء حاجاته وشروطه وهي الوظيفة فصار علماً عليها في عرف الدّول وهي وظيفة ضروريّة للملك إذ بها يتميّز الخالص من المغشوش بين النّاس في النّقود عند المعاملات ويتّقون في سلامتها الغشّ بختم السّلطان عليها بتلك النّقوش المعروفة. (٢)

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

قوله تعالى:{ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}(٣).

(١) المبدع (٢/ ٣٥٩)، الفروع (٤/ ١٣٣)، كشاف القناع (٢/ ٢٣٢).

(٢) مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، تحقيق خليل شحادة، طبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨ – ١٩٨٨ م (١/ ٣٢٢).

(٣) سورة الأعراف: ٨٥

وجه الدلالة: إنَّ إصدار النقود، وتنظيمها، والإشراف عليها ومراقبتها، من أهم وأبرز الوظائف الاقتصادية، وهو شان عرفي عام ومهم، وإذا كان كذلك فإن شأن إدارته وتنظيمه والنظر في اموره خاضع للحاجة والمصلحة، ولما كان أمرها عاماً ومهماً، خضع بلا شك لإدارة الدولة في شؤونه من حيث هي شأن عرفي عام ومهم؛ لأن الدولة في الشريعة الإسلامية راعية للمصلحة العامة وقيِّمة عليها. (١)

٢- قصر إصدار النقود على ولاة أمور المسلمين من تحصيل مصالح الأمة وصيانة نقودها وحفظ معاملات الناس من الغش والفساد.

٣-أنَّ الدولة هي التي تقدر على تحديد كمية النقود اللازمة لحسن سير النشاط الاقتصادي في المجتمع دون الإضرار بالمصالح الخاصة أو العامة، مثل اختلال التوازن بين كمية النقود المعروضة والطلب عليها مما يؤدي إلى التضخم أو الانكماش مما يضر بالدولة والأفراد.

الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم، فالراجح هو عدم جواز ضرب وإصدار النقود من غير الحاكم، وذلك لما يلي:

. قوة أدلتهم وإمكانية مناقشة القول الآخر.

ـ أنَّ الحاجة إلى تنظيم إصدار العملات النقدية في هذا الوقت أمسُّ وآكد منها في النقود التي تحدث عنها الفقهاء ، بل يعدُّ تنظيم إصدار النقود والعمل على ضبطه من الضرورات التي لا يصلح معاش الناس ومعاملاتهم إلا بها وهو من مهام الدولة.

ـ أنه بالنظر فيما هو منسوب للإمام أبي حنيفة -رحمه الله- يلاحظ

(١) النقود الالكترونية مرجع سابق، ص٣٦٣.

أنه أجاز ضرب النقود من قبل الأفراد إذا كانت من النقود المعدنية ذهباً كانت أو فضة، ولا يتعدى السماح إلى العملة الورقية؛ لأن السماح للأفراد يؤدي إلى فساد عريض.

ثم إن الإمام أبا حنيفة – رحمه الله – جعل السماح بضرب النقود للأفراد مشروط بعدم الإضرار بالأمة، فإن أضر منع من ذلك.

وبذلك اتفقت كلمة الفقهاء على أن سلطة إصدار النقود من أعمال السيادة للدولة.

المطلب الثالث

الحكم الشرعي للعملة المشفرة (البتكوين)

العقلاء يبحثون عما ينفعهم ولا يضرهم، لكن هناك حالات تتعارض فيها مصلحة الفرد مع المجموع، والمصلحة طويلة الأمد مع تلك قصيرة الأمد. فهنا يتدخل الشرع بالتوجيه أو التقييد أو حتى المنع لهذه المعاملة، وعند النظر إلى البتكوين وبناء على ما سبق بيانه في المطلبين السابقين نجد أن ثمت إشكالات عليها تؤثر على وظيفتها ومنها:

الإشكال الأول: جهالة المُصْدِر.

العملة المشفرة (البتكوين) كما تقرر في مطلب سابق[1] ليست من قبيل السلع بل إنها تقوم بوظيفة النقود جزئياً وعند مجموعة من الناس، لكن هذا لا يعني اعتبارها نقودًا وأثمانًا صالحة للتداول العام، وأنه يجوز التعامل بها أو اتخاذها كنظام نقدي؛ لأن هذا الحكم مستقل ومبني على قرار سيادي يراعي مسائل الكفاءة الاقتصادية والتقنية والقانونية والتنظيمية التي تحقق مصلحة العامة.

ومن المعلوم كما تقرر في المطلب السابق بأن عملة البتكوين تصدر من قِبل جهة مجهولة المصدر، وأن أهم شرط لاعتبار أي شيء عملة مقبولة للتداول، هو اعتماد الدولة له؛ أي تكون صادرة من جهة الدولة بما يعبر عنه الفقهاء بسك أو ضرب النقود، فهي وظيفة خاصة بالدولة، فالدولة وحدها هي التي يحق لها إصدار النقود، وفقاً للقوانين المعتمدة لديها والمنظمة لذلك، ويظهر ذلك صريحاً في نصوص الفقهاء

قال الامام أحمد ¬: " لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب

(١) ينظر المطلب الأول من هذا المبحث

بإذن السلطان؛ لأن الناس إن رُخص لهم ركبوا العظائم ". فقد منع من الضرب بغير إذن سلطان لما فيه من الافتيات عليه. [١]

وقال النووي – رحمه الله – : " قال أصحابنا ويكره أيضاً لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة؛ لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد "[٢]

. كما أنها لا تتمتع بالقبول العام، فلا يكفي اصطلاح المجتمع على أن تقوم أداة معينة بوظائف النقود لتمثل قوة شرائية عامة، بل لابد أن يكون هذا الاصطلاح مقبولاً قبولاً عاماً، وغير مخصوص بفئة معينة أو أفراد محددين. [٣]

ورد في شرح فتح القدير: " الفلوس إذا كسدت باصطلاح الكل لا تكون ثمناً باصطلاح المتعاقدين. [٤]

وبنظرة متأنية فاحصة لعملة البتكوين يلاحظ أنها مجهولة المصدر؛ إذ البتكوين عبارة عن عملة مشفرة وهمية ليس لها وجود مادي، وليس لها ارتباط بالمؤسسات المالية الرسمية، ولا الجهات المالية الوسيطة: من مصارف ونحوها؛ لذلك فإنَّه لا يوجد لها أصول ولا أرصدة حقيقية، ولا تحميها أية ضوابط أو قوانين مالية، ولا تخضع لسلطة رقابية.

(١) المبدع (٢/ ٣٥٩)، الفروع (٤/ ١٣٣)، كشاف القناع (٢/ ٢٣٢).

(٢) فتح العزيز بشرح الوجيز (٦/ ١٣)، المجموع (٦/١١)

(٣) النقود الالكترونية، مرجع سابق ص٢٦٩.

(٤) شرح فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، طبعة دار الفكر (٢٢/٧)، وينظر الهداية في شرح بداية المبتدي: علي بن أبي بكر المرغيناني ت٥٩٣هـ، تحقيق: طلال يوسف، طبعة دار احياء التراث العربي – بيروت، (٣/ ٦٣)

الإشكال الثاني: عدم الاستقرار السعري.

من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الأموال، وحفظها إنما يكون بإقامة العدل وأسبابه فيها، ومنع الظلم وأسبابه عنها، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بتقييد جهة الإصدار لحفظ الحقوق واستقرار الالتزامات، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه دون وجود سلطة تنظر بنزاهة سواء بالنظر في سلامتها من الغش، أو بتحقيق الوضع اللازم لاستقرار قيمتها؛ لهذا تحرص الدول كل الحرص على قيمة النقود من خلال التحكم بالمعروض النقدي للإبقاء على استقرار وثبات عملتها، وقبول وثقة الأفراد بالنقود في الحاضر والمستقبل.

ومن الملاحظ أن عملة البتكوين ليست مستقرة بل إنها تخضع لقانون العرض والطلب شأنها كشأن بقية السلع، الأمر الذي يجعل من المتعذر ضمانها أو متابعتها. فلو تخلى عنها من يروج لها، وأغلقوا مواقعهم؛ فإنَّ هذا سيفقدها قيمتها، ويؤدي إلى تلفها، مما يؤدي إلى ضياع حقوق أصحابها المتعاملين بها.

قال ابن تيمية –رحمه الله– : "الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال؛ فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً، لا ترتفع قيمته ولا تنخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، والحاجة إلى أن يكون للناس ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة عامة. [1]

(١) تفسير آيات أشكلت: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، (٦١٤/٢). وينظر إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م. (١٧٧/٢)

الإشكال الثالث: تحقق الجهالة.

الواقع أن الجهالة تحيط بالبتكوين من كل الجهات: فهي تعتمد على مبادئ التشفير في جميع جوانبها، ولا يتضمن قانون التعامل بها أية معلومات عن الشخص أو بياناته؛ فالجهالة ترافقها بدءاً من اكتسابها واستعمالها، وأيضاً فإنَّ الأنشطةَ التي تُستخدم فيها غالباً ما تكون غير شفافة، وكل ذلك يؤدي إلى الغرر والغش المنهي عنهما إجماعاً في الشريعة الإسلامية؛ والأدلة على ذلك كثيرة منها:

قوله تعالى: {يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ}(١).

. ما أخرجه مسلم – رحمه الله – عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: (نهى رسول الله ‘ عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر) (٢)

والغرر كما فسره ابن العربي – رحمه الله – قائلاً: " فأما الغرر فهو كل أمر خفيت علانيته وانطوى أمره. "(٣)

وقد حكى الإجماع على المنع من الجهالة في البيع ابن العربي – رحمه الله – فقال في القبس في شرح الموطأ: " القاعدة الثامنة: الجهالة، وقد اتفقت الأمة على أنه لا يحوز إلّا بيع معلوم من معلوم بمعلوم بأي طريق

(١) النساء آية ٢٩

(٢) صحيح مسلم كتاب العتق، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، ح(١٥١٣)

(٣) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي ت ٥٤٣هـ، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢ م، (ص: ٧٩١).

من طرق العلم وقع. وإنما اختلف العلماء في تفاصيل طرق العلم. "[1] فقبولها مرهون برفع الجهالة عنها من خلال معرفة الجهة المصدرة، وقدرتها على ضمان الإصدار وتحقيق القبول العالمي لها، مع توافر عوامل الأمان فيها بصورة تمنع تبخرها من حسابات مستخدميها بحواسبهم الشخصية وضياع حقوقهم والمتاجرة بها لا فيها، وهو ما لا يتوافر حالياً.

الخلاصة:

بناء على ما سبق ذكره نخلص إلى أن العملة المشفرة (البتكوين) بصورتها الحالية لا تتوافر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها مع سلع أخرى؛ للجهالة المحيطة بها، والضرر المتوقع منها.

كما لا تتوافر فيها المعايير التي تجعلها عملة متكاملة الأركان (الشرعية والقانونية) حتى يجري عليها حكم التعامل، فلا هي كالذهب والفضة من حيث الثمنية المطلقة، ولا هي كالأوراق النقدية من حيث التغطية أو الرواج والقبول العام.

ولهذا: فإنه من باب سد الذرائع لا يجوز التعامل بالعملة المشفرة(البتكوين) بوضعها الحالي؛ لأنه ثبت استعمالها في المضاربات واتخاذ الناس لها متجراً، بخلاف مقصود الشارع في الأموال، ووظيفة النقود أن تكون معياراً للقيم لا سلعة يتجر بها.

(١) القبس، المرجع السابق (ص: ٧٩١).

ورد في الطرق الحكمية: "ويمنع صاحب كل صناعة من الغش في صناعته، ويمنع من إفساد نقد الناس وتغييرها، ويمنع من جعل النقود متجرا، فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه إلا الله، بل الواجب: أن تكون النقود رءوس أموال، يتجر بها، ولا يتجر فيها. " (١)

قال ابن القيم – رضي الله عنه – : " والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض؛ كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات بل الجميع سلع. وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلف ويشتد الضرر كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين اتخذت الفلوس سلعة تعد للربح فعم الضرر وحصل الظلم ولو جعلت ثمنا واحدا لا يزداد ولا ينقص، بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلاح أمر الناس. (٢)

أما إذا صدر قرار بتنظيمها واعتمادها ووضعِها تحت مظلة رقابية من تلك الجهات الرسمية بحيث تنتفي عنها الجهالة وجانب المخاطرة، وتتوفر فيها المعايير التي تجعل منها عملة شرعية وقانونية، يجري التعامل بها بين الدول؛ فإنَّ حكم التعامل بها يأخذ حينئذ حكم التعامل بالعملة المعتمدة رسمياً من حيث الجواز.

(١) الطرق الحكمية: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ، طبعة مكتبة دار البيان (ص: ٢٠٢).
(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١٧٦، ١٧٥).

تساؤلات:

في النهاية بقيت عدة تساؤلات مشروعة ومعلَّقة حول العملة المشفرة (البتكوين).

***هل** البتكوين على وجه الخصوص أو أي عملة مشفرة أخرى ستكون النواة والذريعة لتوليد إرادة عالمية لفرض عملة موحدة على دول العالم على غرار ما حدث في مؤتمر «بريتون وودز»؟ [1]

***هل** سيكون البتكوين وسيلة الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من ديونها التي اقترضتها من العالم وذلك بعد أن يشتري العالم البتكوين مقابل أسعار مرتفعة بالدولار ثم تخفض الولايات المتحدة قيمته بعد ذلك؟

***هل** مع زيادة التعامل بالبتكوين وتهافت المشترين عليه ستتضاعف

(١) **اتفاقية بريتون وودز** (Bretton Woods)هي اتفاقية تم عقدها بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٤ في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، وتم فيها تثبيت سعر صرف الدولار الأمريكي بما يساوي ٣٥ أوقية من الذهب، ثم تثبيت عملات الدول أمام الدولار الأمريكي، وعدم السماح لسعر صرف العملة بالتقلب أكثر من ٢% صعودًا وهبوطًا من القيمة الثابتة أمام الدولار، واستمر هذا النظام في العمل حتى سنة، ١٩٧١ م، حيث قررت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس نيكسون عدم قبولها تحويل الدولار إلى ذهب، هذا القرار أدى إلى ارتفاع سعر أونصة(أوقية) الذهب . هي إحدى وحدات قياس الكتلة، وهي مستخدمة في عدد من الأنظمة المختلفة لوحدات القياس وتساوي ٢٨,٣٤ جرام. لكن بالنسبة للأونصة كوحدة قياس المعادن النفيسة فتساوي ٣١,١٠ جرام) . إلى ٦٠٠ دولار، وهو ما شكل ضربة قوية للدول التي باعت ذهبها واشترت به الدولار بسعر ٣٥ دولار للأونصة. منذ هذا التاريخ اختفى النقد المسكوك من الذهب والفضة من التداول ولم تعد الدول تتخذهما نقداً، وتحول معياري القيمة إلى معدنين يقومان بالنقد الورقّي الذي لم يكن له قيمة إلا بمقدار غطائهما له! وفي سنة ١٩٧٦ م قرر مؤتمر «جاميكا» للإصلاح النقدي استبعاد الذهب من النظام النقدي، وعدم اتخاذه أساساً لتقدير قيمة العملات، وبهذا القرار تحول الذهب من نقد إلى بضاعة عادية. ينظر عملة البتكوين Bitcoin: أحمد محمد عصام الدين، مجلة المصرفي . السودان، العدد ٧٣، سبتمبر ٢٠١٤ م، ص ٥٣.

قيمتـه، وتصـبح الجهـة المجهولـة التـي تقـوم بإصـداره أكبـر مـن جميـع السلطات المالية العالمية مجتمعة.

***هل** سيكون البتكوين سبباً في عودة العالم إلى النظام النقدي الذهبي باعتبار أن إصداراً عملات مغطاة بأي وزن من الذهب أفضل من إصدار العملات بدون غطاء بالمرة أو بغطاء افتراضي تخيلي؟ [١]

أسئلة تدور وتظل الإجابة عنها معلَّقة لما تسفر عنه الأحداث في قادم الأيام.

(١) عملة البتكوين Bitcoin: أحمد محمد عصام الدين، ص ٥٣.

الخاتمة

فهذه خاتمة المطاف لهذا البحث الذي بذلت فيه قصارى جهدي، ولم أدخر وسعاً . عَلِمَ الله . في الرجوع إلى مصادره ومظانه، فإن وفقت وأصبت فمن الله وحده، وإن كانت الأخرى فحسبي أني اجتهدت، وأرجو أن أكون قد سددت وقاربت. وقد توصلت إلى نتائج عدة من خلال هذا البحث أذكرها في النقاط الآتية:

. الهدف من وجود العملة المشفرة هو استخدامها في الدفع الإلكتروني على الإنترنت والمعاملات التجارية، ومنح من يتعامل بها إجراء جميع العمليات المالية، دون دفع أية رسوم تترتب على العملية المالية.

ـ ومن أهدافها نقل الأموال وتحويلها بسرعة من أي بلد لآخر بدون حدود ودون معيقات ودون أي حد للتحويل اليومي والآني.

ـ ومن أهداف مبتكري العملة المشفرة القيام بثورة على الأنظمة الرأسمالية المُتحكمة في إصدار النقود وتحديد قيمتها، من خلال محاولة إيجاد عُملة لا تخضع لسلطة أحد، إلا لسلطة مجتمع المتعاملين بها، فلا يمكن للحكومات احتساب الضرائب عليها أو حجزها، ولا يمكن إنفاقها إلا بموافقة صاحبها، لأنه هو الوحيد الذي يمتلك شفرتها.

ـ أن العملة المشفرة تشبه العملات التي تصدرها الدول من حيث الخصائص والمزايا، لكنها رقمية وليس لها وجود يمكن ملامسته باليد، وذلك لتسهيل التسوق والشراء عبر الانترنت.

ـ أن النقود التقليدية مرت بمراحل وتعتبر هذه المراحل تمهيداً لظهور العملات المشفرة، وهذه المراحل هي: نظام المقايضة ثم مرحلة النقود السلعية، ثم مرحلة العملة المعدنية، ثم مرحلة النقود الورقية

ـ من خلال البحث ظهرت ثمت فروق بين النقود التقليدية والنقود الإلكترونية والنقود الرقمية والعملات المشفرة.

ـ أن العملات المشفرة ليست نوعاً واحداً بل هي أنواع متعددة أهمها وفي مقدمتها عملة البتكوين. وتعتبر هذه العملات مجهولة المصدر، ومخاطرها كأداة مالية عالية جداً، سواء على الأفراد المتعاملين، أو على الاقتصاد الكلي للدول.

ـ تعد النقود الورقية التقليدية وحدة إبراء للقيمة، مضمونة بواسطة القانون في كل دول العالم، بينما لا توجد أي قوة إبراء قانونية للعملات الافتراضية غير قبول الأطراف المتعاملة فيها.

. يمكن القول إن هدف عدد ممن يقتنون العملة المشفرة(البتكوين) هو المضاربة ومحاولة الاستفادة من التقلبات في أسعار صرفها، فهي متاجرة فيها لا بها، بالإضافة إلى استخدامها في بعض المعاملات غير المشروعة.

. تجلى من خلال البحث خصائص ومخاطر العملة المشفرة البتكوين، ومن أبرز المخاطر المرتبطة بالعملة المشفرة أنها لا تخضع لأية تشريعات أو تنظيمات، وليس لها إطار حماية قانوني، يؤمن استرجاع الأموال التي تم بها شراء هذه النقود؛ لأنها غير مصدرة أو مكفولة من أي

مصرف مركزي، وبالتالي فهي معرضة لتقلب حاد وسريع في أسعارها والتي يمكن أن تتدنى إلى الصفر، كذلك عدم وجود جهة مركزية تنظم هذا العمل، وعدم وجود جهةُ يحتكم إليها لفض النزاع في حال اختلال موازين العدل بين الجهات تحت أي ظرف.

– عدم الاعتراف بها كنقود قانونية وبالتالي لا تتمتع بخاصية الإبراء التي تهم المتعاملين داخل أي مجتمع، ومن قبيل ذلك منع بعض الحكومات التعامل بها لمخاطرها المرتفعة.

ـ أن العملة المشفرة تحاز ويمكن الانتفاع بها شرعًا مما يجعلها مالً متقومًا؛ لأنه يجوز الانتفاع بها من حيث ذاتها، حيث يبذل فيها جهد ولا يجوز إتلافها أو أخذها من أصحابها وعلى المعتدي بالإتلاف أو السرقة، الضمان، ولا يقدح في ماليتها عدم اعتراف البعض بها، فالمالية للأشياء تثبت بتمول الناس جميعهم أو بعضهم.

ـ أن مالية البتكوين مالية اعتبارية؛ لأنها إما ناتجة عن ثقة وقبول المتعاملين بها، أو بسبب التشفير والعمليات الرياضية المعقدة لدى الرياضيين، وبذل الجهد والمال بمحاولة فكه عن طريق التعدين.

ـ لا يصح اعتبار العملة المشفرة سندات ديون؛ لأنها لا تصدر عن بنوك مركزية ولا تعبر عن قيمة عملة سيادية، فهي في حقيقة الأمر ليست مغطاة بأي عملة أخرى، ومن ناحية أخرى ليس لها أي وجود مادي ملموس، وليست ديناً على مصدرها ولا يمكن الرجوع عليه بالقيمة. كما لا يصح اعتبارها عرض من عروض التجارة.

ـ ليست العملة المشفرة وحدها هي التي تتعرض للمخاطر بل جميع العملات لديها نقاط ضعف؛ فالنقود الورقية يمكن تزويرها، وقواعد بيانات بطاقات الائتمان يمكن اختراقها، كما أن خزائن البنوك على متانتها لا تزال غير حصينة أمام اللصوص، وهذا يثبت أن كل عملة أو كل نظام للدفع لديه نقاط ضعف يمكن استغلالها.

. –النقود ليس لها شكل محدد في النظام الاقتصادي الإسلامي، وليس هذا مبررًا للعدول عن نظام المعدنين الذي ساد فترات طويلة من تاريخ البشرية، ولم يثبت نظام أكفأ منه حتى اللحظة. واتخاذه كنظام نقدي منوط بالمصلحة وما يحقق العدل والكفاءة في التعاملات بين الناس.

– حق الإصدار النقدي –في نظام المعدنين– منوط بالسلطان ونوابه، ولا يسمح لغير السلطان ونوابه بإصدار العملات لما فيه من المحاباة ومن الافتئات على السلطة، ومصادرة حقها في ريع الإصدار، وتمكين جهات خاصة بتحصيل أرباح دون استحقاق، وإطلاق العنان في هذا الباب يستحل فوضى غير مقبولة شرعًا.

– مصدر الثمنية هو العرف، أما إعطاء صفة الإبراء والإقرار العام للتداول فهو بإذن السلطان، المقيد بعدم الإضرار وتحقيق العدل في التعاملات بين الناس.

–تواجه العملات المشفرة أخطار اقتصادية وتقنية وقانونية مما جعل منع التداول بها منعًا مصلحيًا؛ لأنها لا تحقق الشروط اللازمة للإقرار بها.

-أبرز أخطار النقود المشفرة اضطراب قيمتها وعدم القدرة على السيطرة بين المعروض منها والطلب عليها، وانتفاع جهات خاصة بالإصدار، وتحقيقها للفوضى المالية نظرًا لما يحيط بها من غموض.

ـ العملة المشفرة وعلى رأسها البتكوين لا تقوم بوظائف النقد جميعها حتى يصح إطلاق صفة النقد عليها، وإنما تقوم بالبعض، فهي تعتمد على الانترنت بشكل كلي، ومثل هذا الاعتماد يعني استحالة تبادل هذه العملة في حال انقطاع شبكة الانترنت، فهي مقتصرة على مجموعة معينة من الناس، وأصل النقد ما كان مقبولاً كوسيط للشراء والتعاملات المالية، بمعنى أنه يمكن أن يستخدم للشراء والبيع على نطاق واسع.

. البتكوين ليس بسلعة في ذاته، حتى يقاس على الذهب والفضة، وإنما هو مجرد رقم تعارف بعض الناس أن له قيمة، فأشبه النقود الورقية من هذه الجهة وخالفها من جهة أن النقود الورقية اكتسبت ثقتها باعتماد الدولة لها، أما العملات المشفرة فاكتسبت ثقتها عند البعض بالوجود في الواقع.

ـ اتفقت كلمة الفقهاء على أن سلطة إصدار النقود من أعمال السيادة للدولة، فلا يجوز ضرب وإصدار النقود من غير الحاكم.

ـ وردت ثمت إشكالات على العملة المشفرة (البتكوين) مما جعلتها بصورتها الحالية لا تتوافر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها مع سلع أخرى؛ للجهالة المحيطة بها، والضرر المتوقع منها، كما لا تتوافر فيها المعايير التي تجعلها عملة متكاملة الأركان؛ لذا فمن باب سد الذرائع لا يجوز التعامل بالبتكوين بوضعها الحالي.

التوصيات

ـ ضرورة قيام الباحثين بمزيد من الدراسات والأبحاث التي تساعد في فهم وتطوير هذه الأداة النقدية الجديدة، بحيث يمكن في النهاية العمل بها مع التقليل من سلبياتها.

. ضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعي دولي يعمل على وضع الأطر الكفيلة بحماية المتعاملين بالعملات المشفرة، وصياغة قوانين تضبط إصدار هذه العملات وآليات تداولها.

. أن تقوم المؤسسات المالية والباحثين المهتمين، بمواصلة البحث حول البتكوين والوقوف على نتائجها في العالم، والنظر في مدى شرعيتها والتكييف الفقهي لها في تطبيقات التعاملات المالية الإسلامية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- **الابتكار في الاقتصاد الإسلامي**: نجاة المرزوقي، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، حكومة دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- **الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية**: عيد بن محمد بن عبد الوهاب العقيل، الجامعة الإسلامية، عمادة البحث العلمي.
- **أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة**: عباس أحمد محمد الباز، طبعة دار النفائس، الطبعة الثانية ١٩٩٩م.
- **الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة ٢٠٠٨م وموقف الاقتصاد الإسلامي منها**: عمر ياسين محمود خضيرات، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية اربد الجامعية، الأردن.
- **أسس علم الاقتصاد**: د نعمة الله نجيب إبراهيم، طبعة مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٨.
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: محمد الأمين الشنقيطي طبعة عالم الكتب – بيروت.
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
- **اقتصاديات النقود**: عبد الرحمن يسري أحمد، طبعة دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٥.
- **أنواع النقود وتحليل الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها**: عبد الرزاق الزيتون، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية قسم الدراسات العليا.
- **البتكوين عملة شرعية أم احتيالية**: أحمد حسن عمر، مجلة الاقتصاد

والمحاسبة، العدد ٦٦٧، يناير ٢٠١٨ م.

- **بتكوين والعملات الرقمية، النشأة والاستخدامات والآثار**: عبد الرحمن عبد العزيز الفرهود، مجلة الدراسات المالية والمصرفية الأردن، مجلد ٢٦، العدد الأول ٢٠١٨ م.
- **البتكوين ودورها في تمويل الحركات الإرهابية**: حسن محمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أغسطس ٢٠١٧ م.
- **بحوث في قضايا فقهية معاصرة**: محمد تقي العثماني طبعة دار القلم– دمشق – الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**: أبو الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي، طبعة دار صادر.
- **التجارة الإلكترونية**: مصطفى يوسف كافي، طبعة: دار المؤسسة للطباعة والنشر والتوزيع دمشق ٢٠١٠ م.
- **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي: طبعة، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، الطبعة بدون طبعة، سنة النشر ١٣٥٧ هـ – ١٩٨٣ م
- **تعاملات العملة الافتراضية**: محمد ديب، المجلة المصرية للدراسات القانونية، العدد ١٠ يناير ٢٠١٨ م
- **تفسير آيات أشكلت**: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- **تقنيات العملة الافتراضية**: عمر محمد حطاب شديفات، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا الأردن.
- **تكنولوجيا أمنية المعلومات وأنظمة الحماية**: سعد العاني، علاء الحمامي، طبعة دار وائل للنشر والتوزيع ٢٠٠٧.

- **تهـذيب اللغـة**: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠١ م.
- **التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، البتكوين نموذجاً**: منير ماهر محمود أحمد، مجلة بيت المشورة قطر، العدد ٨ أبريل ٢٠١٨ م.
- **حاشـية رد المختـار علـى الـدر المختـار شـرح تنـوير الأبصـار**: محمد أمين المشـهور بـابن عابـدين. ت ١٢٥٠هـ ، طبعـة دار الفكـر للطباعـة والنشـر، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠ م، وطبعـة مكتبـة مصـطفى البـابي الحلبـي، الطبعـة الثانيـة ١٣٨٦ هـ .١٩٦٦ م.
- **حواشـي الشـرواني علـى تحفـة المحتـاج**: عبد الحميد الشرواني، طبعة مصطفى محمد القاهرة، د. ت.
- **درر الحكام شرح مجلة الأحكام**: علي حيدر، تحقيق: فهمي الحسيني، طبعة دار الكتب العلمية.
- **رد المحتـار علـى الـدر المختـار**: محمد أمين بن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ) – دار الفكر – بيروت، الطبعة الثانية – ١٩٦٦ م.
- **شرح فـتح القـدير**: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، طبعة دار الفكر.
- **شـــرح منتهـــى الإرادات**: منصـور بـن يـونس بـن إدريـس البهـوتي ت ١٠٥١هـ ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي طبعة مؤسسة الريان الطبعة أولى ٢٠٠٠ م.
- **صحيح البخاري مع فـتح البـاري**: ابن حجر العسقلاني، طبعة دار الريان للتراث – القاهرة – سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- **صحيح مسلم بشـرح النـووي** تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط دار إحياء التراث العربي .

- **الطـرق الحكميـة**: محمد بن أبـي بكر ابن قيم الجوزيـة ت ٧٥١هـ، طبعة مكتبة دار البيان .
- **العمـلات الافتراضـية**: أكرم عبد الرازق المشـهداني، مجلـة الدراسـات الماليـة والمصـرفية، إصـدار المعهد العربـي للدراسـات الماليـة والمصـرفية الأردن مجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٨ م
- **عملة البتكوين** Bitcoin: أحمد محمد عصام الدين، مجلة المصرفي السودان، العدد ٧٣، سبتمبر ٢٠١٤ م.
- **عملة بتكوين الإلكترونية**: محي الدين حامد، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السودان العدد ٧٦ ديسمبر ٢٠١٤ م.
- **العناية شرح الهداية**: محمد بن محمد بن محمود البابرتي ت ٧٨٦ هـ، طبعة دار الفكر.
- **غسـل الأمـوال عـبر الانترنـت**: يوسف أمين شاكر، طبعة دار النهضة العربية، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٤ م.
- **الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمـان**: الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، طبعة دار الفكر ١٤١١هـ/١٩٩٩م.
- **الفتاوي السعدية**: عبد الرحمن ناصر السعدي ص ٢٣٥ ط عالم الكتب – بيروت – سنة ١٩٩٥م.
- **فتح العزيز بشرح الوجيز**: أبو حامد الغزالي (المتوفى: ٥٠٥ هـ)، طبعة دار الفكر.
- **فتـوح البلـدان**: أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، طبعة دار ومكتبة الهلال– بيروت، ١٩٨٨ م.
- **الفروع**: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي ت ٧٦٣ هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م.

- **الفواكه الدواني**: أحمد بن غنيم النفراوي، مطبعة مصطفى البابي، الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ.
- **القاموس المحيط**: مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروز أبادي الشيرازي الشافعي (ت ٨١٧ هـ)، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس**: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي ت ٥٤٣هـ، تحقيق: محمد عبد الله ولد كريم، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢ م،
- **كتاب العين**: أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥ ç)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود الطناحي، طبعة مؤسسة الأعلمي- بيروت ط ١ – ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- **كشاف القناع عن متن الإقناع**: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال، طبعة دار الفكر ١٤٠٢هـ.
- **لسان العرب**: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١ هـ)، طبعة دار صادر- بيروت الطبعة الأولى.
- **ماذا تعرف عن البتكوين؟**: محمد عيسى الحاجن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية الأردن، المجلد ٢٦، العدد الأول، ٢٠١٨ م.
- **مبادئ علم الاقتصاد**: محمد رياض رشيد، الطبعة الأولى ١٩٩٥،
- **المبدع في شرح المقنع**: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧
- **المبسوط**: السرخسي، طبعة دار المعرفة، الطبعة الثانية.
- **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**: جامعة المنصورة العدد ٢٤ عام ١٩٩٨.

- **مجموع الفتاوى**: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقق: أنور الباز – عامر الجزار، طبعة دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- **المجموع شرح المهذب**: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ، (طبعة دار الفكر ١٩٩٧ م.
- **المدخل في علم الاقتصاد**: نوزاد الهيثي، منشورات قسم الإنتاج التربوي والثقافي المنظمة العالمية الدائمة للشباب،
- **المدونة**: للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ت: ç١٧٩ طبعة دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- **المصارف والنقود الإلكترونية**: نادر عبد العزيز شافي، المؤسسة العربية للكتاب، ٢٠٠٧ م،
- **المصارف والنقود الإلكترونية**: نادر عبد العزيز شافي، المؤسسة العربية للكتاب، ٢٠٠٧ م.
- **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**: محمد عثمان شبير، طبعة دار النفائس، الطبعة الثانية ١٩٩٨ م.
- **المعجم الوجيز**: مجمع اللغة العربية طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم سنة ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- **المعجم الوسيط**: مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة ١٩٨٥.
- **معجم مقاييس اللغة**: أبو الحسن أحمد بن فارس تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار الفكر ١٣٩٩هـ..
- **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
- **مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاته**: محمود أحمد الشرقاوي بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة

والقانون كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة دبي ٢٠٠٣ م،

- **مقدمة ابن خلدون**: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون، تحقيق خليل شحادة، طبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- **مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك**: منصور علي محمد برعي، طبعة مكتبة نهضة الشروق القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م.
- **مقدمة في علم الاقتصاد**: صبحي تادرس قريصة وآخرين دار الجامعات المصرية .
- **مقدمة في علم الحاسب الخوارزميات**: محمد دالي إبراهيم، طبعة جامعة الكامل بالعراق.
- **مكافحة غسيل الأموال في التشريع المصري**: شريف سيد كامل، طبعة دار النهضة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.
- **الملكية في الشريعة الإسلامية**: عبد السلام داود العبادي، طبعة مكتبة الأقصى- عمان ط ١ - ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م.
- **الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية**: محمد أبو زهرة. - دار الفكر العربي- القاهرة- ١٩٧٤ م.
- **الموافقات في أصول الشريعة**: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي المالكي (ت ٧٩٠ هـ). طبعة دار المعارف- بيروت.
- **المورد القريب**: منير البعلبكي، دار العلم للملاين، الطبعة الثامنة ٢٠٠٦
- **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**: محمد عبد المنعم الجمال، طبعة دار الكتاب المصري بالقاهرة.
- **النظام القانوني للنقود الالكترونية**: نهى خالد عيسى الموسوي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية العراق مجلد ٦٦ العدد ٦ سنة ٢٠١٤ م
- **النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية**: عبد الله بن سليمان العدد الأول يناير ٢٠١٧ م.

- **النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية**: سارة متلع القحطاني، رسالة دكتوراة، جامعة الكويت ٢٠٠٨ م
- **النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية**: باسم علوان العقابي، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء، العدد السادس.
- **النقود الالكترونية**: **تعريفها- مميزاتها ومخاطرها**: عبد الناصر الهادي عون، المجلة الليبية للدراسات ليبيا. العدد ٣ عام ٢٠١٣ م.
- **النقود والبنوك والتجارية الدولية**: صلاح الدين فهمي محمود، ط دار أبو المجد للطباعة سنة ١٩٨٧ م.
- **الهداية في شرح بداية المبتدي**: علي بن أبي بكر المرغيناني ت ٥٩٣هـ ، تحقيق: طلال يوسف، طبعة دار احياء التراث العربي – بيروت.
- **الورق النقدي – حقيقته، تاريخه، قيمته، حكمه**: عبد الله بن سليمان منيع، طبعة مطابع الفرزدق التجارية – الرياض – سنة ١٩٨٤م.
- **مواقع الكترونية:**
- eumlat. net. www
- http: //aitmag. ahram. org. eg/News/ . aspx.
- http: //www. hizb-ut-tahrir. info/ar/index. php/ameer-hizb/ameer-cmo-site/ . html.